

المحضر النهائي للجلسة العامة الثالثة والسبعين بعد المائة

المعقودة في قصر الأمم ، جنيف ،
يوم الأربعاء ٢١ نيسان / ابريل ١٩٨٢ ، الساعة ١٨/٣٠

الرئيس : السيد يوشيو أوكاوا (اليابان)

الحاضرون في الجلسة

السيد ف . ل . اسراييليان	<u>اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية</u>
السيد ي . ك . نازاركين	
السيد ب . ب . بروكوفيف	
السيد ف . ف . لوششينين	
السيد ف . ف . بريد ينيكوف	
السيد ف . أ . كروكوتا	
السيد ت . تيريفي	<u>اثيوبيا</u>
السيد ف . يوهانس	
الآنسة ن . ناشمبيني	<u>الأرجنتين</u>
السيد د . م . سادلير	<u>استراليا</u>
السيد ر . ستيل	
السيد ه . فيغنير	<u>ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)</u>
السيد ن . كلينغر	
السيد ف . روهر	
السيد ن . سوترسنا	<u>اندونيسيا</u>
السيد ل . دامانيك	
السيد ب . سمانجونتاك	
السيد أ . بحريرن	
السيد م . ج . مهلاتي	<u>ايران</u>
السيد م . أليسي	<u>ايطاليا</u>
السيد ب . كابران	
السيد س . م . أوليفا	
السيد ل . د . دي جيوفاني	
السيد م . أحمد	<u>باكستان</u>
السيد م . أكرم	
السيد ط . أطف	
السيد س . م . دي سوزا اي سيلفا	<u>البرازيل</u>
السيد س . دي كيروز د وارتو	
السيد أ . أونكيلنكس	<u>بلجيكا</u>
السيد ح . م . نوارفالس	

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيد ك • تيلالوف	<u>بلغاريا</u>
السيد لم • سوتيروف	
السيد ب • بوشيف	
السيد ك • براموف	
السيد مونغ مونغ في	<u>بورما</u>
السيد ثان توي	
السيد ب • سويكا	<u>بولندا</u>
السيد ت • سترويفاس	
السيد خ • بينافيدس دي لاسوتا	<u>بيرو</u>
السيد م • فيفودا	<u>تشيكوسلوفاكيا</u>
السيد ي • ستروتشكا	
السيد أ • سيما	
السيد مسعود معطي	<u>الجزائر</u>
السيد ع • طفار	
السيد خ • هيردر	<u>الجمهورية الديمقراطية الألمانية</u>
السيد ه • تيليكه	
السيد ت • ميليسكانو	<u>رومانيا</u>
السيد ه لم • ايكانغا كابيا	<u>زائير</u>
السيد أوزيل غنوك	
السيد ت • جاياكودي	<u>سري لانكا</u>
السيد ه • م • ج • س • باليهكارا	
السيد س • ليد غارد	<u>السويد</u>
السيد ك • م • هيلتينوس	
السيد ه • برظوند	
السيد ج • لوندن	
السيد ج • ايكهولم	
السيد تيان جين	<u>الصين</u>
السيد لين تشنغ	
السيد هو غزاودي	

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيد ج • دى بوس السيد م • كوتور	<u>فرنسا</u>
السيد ر • ر • نافارو السيد أ • أغيلار باردو	<u>فنزويلا</u>
السيد د • س • ماكفيل السيد ج • غودرو	<u>كندا</u>
السيد ل • سولا فيلا السيد ب • نونييث موسكيرا السيد أ • ف • غونزاليث السيد ج • ل غارثيا	<u>كوبا</u>
السيد د • د • س • دون نانجيرا السيد أ • ع • حسن السيد م • ن • فهمي الآنسة و • بسيم	<u>كينيا</u> <u>مصر</u>
السيد س • م • رحالي السيد م • الشرايبي	<u>المغرب</u>
السيد أ • غارثيا روبليس السيدة ز • غونزاليث اى رينيرو	<u>المكسيك</u>
السيد د • سامرهيذ السيد ل • ميدلتون السيدة ج • ا • لينك الآنسة ج • ل • ف • رايت	<u>المملكة المتحدة</u>
السيد د • اردمبلغ السيد ل • بايارت السيد س • أ • بولد	<u>منغوليا</u>
السيد ج • أ • ايجيويرى السيد و • و • أكينسانيا السيد ت • أوغهي — ايرونزى	<u>نيجيريا</u>
السيد ن • ساران	<u>الهند</u>

هنغاريا

السيد أ • كوميفتش

السيد ك • غيورفي

هولندا

السيد ف • فان دونغن

السيد ه • فاغماكرز

الولايات المتحدة الأمريكية

السيد ل • ج • فيلدز

السيد م • بسبي

الآنسة ك • كريتنجرغر

السيد م • ا • هوينكس

السيد ج • ميسكل

السيد ر • ف • سكوت

السيد س • باي

اليابان

السيد ي • أوكاوا

السيد م • تاكا هاشي

السيد ك • تاناكا

السيد ت • آراي

يوغوسلافيا

السيد م • ميخايلوفيتش

أمين لجنة نزع السلاح والممثل

الشخص للأمين العام

السيد ر • جايبال

نائب أمين لجنة نزع السلاح

السيد ف • بيراساتيغي

الرئيس : أعلن افتتاح الجلسة العامة الثالثة والسبعين بعد المائة للجنة نزع

السلح .

تواصل اللجنة اليوم النظر في تقارير الهيئات الفرعية وكذلك في تقريرها الخاص الى الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح . وكالعادة يمكن للأعضاء الذين يرغبون في القاء بيانات بشأن أى موضوع يتعلق بأعمال اللجنة القيام بذلك متى شاءوا طبقا للمادة ٣٠ من نظامنا الداخلي .

وقبل أن ننظر في برنامج عملنا اليوم ، أود أن أطرح على اللجنة مشروع المقرر الوارد في ورقة العمل رقم ٦٧ المؤرخة في ٢١ نيسان / ابريل ١٩٨٢ . ويتعلق هذا المشروع بانشاء فريق عامل مخصص بموجب البند ١ من جدول الأعمال . وفي هذا الصدد أود أن أقول ما يلي :

تذكرون .، حضرات المندوبين الموقرين ، أن الفريق الصغير الذى انتسب من أجل صياغة ولاية لفريق عامل يعني بالحظر الشامل للتجارب النووية ، قد بدأ أعماله في ١٩ آذار / مارس برئاسة سلفي الموقر السفير أليسي . والحقيقة أن أعضاء هذه اللجنة قد بذلوا منذ ذلك الحين ، خلال الأسابيع الخمسة الماضية جهودا دأبة من أجل صياغة ولاية يقبلها الجميع . وقد كانت هذه الجهود طويلة شاقة . وقد تكلفت بالنجاح ، صباح هذا اليوم ، عندما علمنا أن كل الأعضاء وكل المجموعات قد تمكنوا من قبول النص الذى يشرفني أن أطرحه عليكم ، الآن ، ويجب علي ، وأنا أقدم هذا النص ، بصيغته الواردة في ورقة العمل رقم ٦٧ ، أن أذكر اسم أمين لجنتنا الموقر الممثل الشخصي للأمين العام ، السفير جايبال الذى هب لمساعدتنا عندما بدأ الكثير منا ، بما فيهم رئيسكم ، يفقد الأمل . فقد أنقذ السفير جايبال الموقف بالنصين اللذين أصبحا يعرفان - وكل الحب - واسمحوا لي باستخدام هذا التعبير : ب-1 و ب-2 . وأود أن أعرب له عن شكرى على الخدمة الجليلة التي قدمها الينا جميعا . وقد لا ترضي صيغة النص تماما أيا من الوفود الحاضرة في هذه الجلسة ، ولكنها تتيح بعض المرونة في تفسيره . وهذا لا شك فيه أن برنامج العمل الفعلي للفريق العامل سيكون موضوع مناقشة مفصلة داخل الفريق العامل ذاته عندما ينعقد في مستهل النصف الثاني من دورتنا لعام ١٩٨٢ . وعندما تبدأ المناقشات الموضوعية تبدأ الوفود ، حسبما ورد في المهمة المقترحة ، في " مناقشة وتحديد القضايا المتصلة بالتحقق والامثال ، من خلال دراسة موضوعية ، بغية احراز المزيد من التقدم صوب فرض حظر على التجارب النووية " فانها ستجد ، في رأيي ، أن القضايا التي تتصل بالتحقق والامثال كثيرة جدا . وستجد الوفود أنفسها حتما ، تناقش ، أو على الأقل ، تحاول أن تناقش مجموعة ضخمة للغاية من المواضيع الأمر الذى سيجعل مهمة الرئيس المقبل لهذا الفريق العامل صعبة حقا . هذا فيما يتعلق بدورتنا الصيفية . أما اليوم فأود أن أعرب عن احترامي العميق لكل الوفود الحاضرة في هذه الجلسة على الجهود العظيمة التي بذلتها وعلى الروح التوفيقية البناءة التي أظهرها الجميع . وقد واجه كل وفد من الوفود مشاكل صعبة لا تتعلق فقط بالمصطلحات المستخدمة بل تتعلق أيضا بالمضمون أو حتى بالمبادئ . وأنا على يقين من أنها قد مرت بفترات حرجة خاصة خلال مناقشاتها ، أو مجادلاتها بالأحرى مع حكوماتها . وقد أقنعت هذه الوفود حكوماتها ومكنت بالتالي اللجنة من التوصل الى حل توفيقى اعتبره معقولا ومترفا معا . وأود ، مجددا ، أن أشيد بكل الوفود وخاصة بالسفير أليسي والسفير

جايبال على الجهود التي بذلوها ، وأقدم الى اللجنة مشروع الولاية الوارد في ورقة العمل رقم ٦٧ (١) . فهل لي أن أعتبر أن اللجنة قد وافقت على مشروع الولاية هذا ؟

وقد تقرر ذلك

الرئيس : أعطي الكلمة ، الآن ، الى رئيس الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية ، سعادة السفير سويكا ، ليلقي بيانا يتعلق بتقرير هذا الفريق العامل .

السيد سويكا (بولندا) : أود ، من خلالكم ، سيدى الرئيس ، أن أحيط لجنة نزع السلاح علما بأن الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية قد عقد اجتماعا آخر ليلة أمس ، لمناقشة بعض التغييرات المدخلة على تقريره ، ثم اعتمد تقريره مع مراعاة ادراج التعديلات التالية :

الفقرة ١ على الصفحة ١ السطر ١٢ : تضاف بعد كلمة " الأسلحة " ما يلي بين معقوفتين :

" (CD/48, CD/112) "

تضاف الى آخر الفقرة ١ الجملة التالية :

" ترد في مرفق هذا التقرير قائمة بكل وثائق لجنة نزع السلاح المقدمة بموجب بند جدول الأعمال المعنون " الأسلحة الكيميائية " ، وكذلك وثائق الفريق العامل التي تشمل وقرارات العمل ووثائق قاعة الاجتماعات " .

في السطر ٠٠٠ من الفقرة ٨ على الصفحة ٠٠٠ يضاف ما يلي :

" وأحكام بشأن عدم وضع الأسلحة الكيميائية على أراضي الدول الأخرى " .

وفي الفقرة ٨ ، السطر ٠٠٠ : تدرج بين عبارتي ، " الوسائل " و " الوطنية " لفظة : " التقنية " .

في آخر الوثيقة CD/281 يضاف مرفق بوثائق الجلسات العامة للجنة نزع السلاح المتعلقة بالأسلحة الكيميائية وكذلك وثائق الفريق العامل .

(١) " تقرر لجنة نزع السلاح ، وهي تمارس مسؤولياتها بوصفها المحفل للتفاوض المتعدد الأطراف لنزع السلاح ، طبقا للفقرة ١٢٠ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، أثناء فريق عامل مخصص ، بموجب البند ١ من جدول أعمالها المعنون " حظر التجارب النووية " .

وإذ تعتبر اللجنة أن مناقشة القضايا المحددة ، بالدرجة الأولى ، تيسر السبيل لاحتراز تقدم صوب التفاوض على حظر التجارب النووية ، فإنها ترجو من الفريق العامل المخصص أن يقوم بمناقشة وتحديد القضايا بالتحقق والامثال بغية احتراز المزيد من التقدم صوب حظر التجارب النووية ، وذلك عن طريق اجراء دراسة موضوعية .

وسيراعي الفريق العامل المخصص كل المقترحات القائمة والمبادرات المستقبلية ، وسيقدم تقريرا الى اللجنة عن التقدم الذي أحرزته أعماله قبل انتهاء دورة عام ١٩٨٢ . وستخذ اللجنة بعد ذلك مقرا بشأن سبل العمل المقبلة بهدف الوفاء بمسؤولياتها في هذا الصدد " .

وقد عمت قائمة الوثائق في شكل صور مستنسخة لها • وإذا أرادت الوفود أن تضيف إليها شيئاً ، فاني اقترح عليها أن تحيط الأمانة علماً بذلك ، وفي رأيي ، أنه يمكن الآن ، إدراج تقرير الفريق العامل المعني بالأسلحة الكيميائية ، بصيغته المعدلة ، في التقرير الخاص للجنة نزع السلاح الى الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح •

الرئيس : أشكر رئيس الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية على بيانه •

أما ، الآن ، فأعطي الكلمة الي رئيس الفريق العامل المخصص للأسلحة الإشعاعية ، سعادة السفير فيغنز ، ليلقي بيانا بشأن تقرير فريقه العامل •

السيد فيغنز : (جمهورية ألمانيا الاتحادية) : لقد عقد الفريق العامل المخصص للأسلحة الإشعاعية أيضاً ، على غرار الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية ، ونزولا عند طلب بعض الوفود ، اجتماعاً قصيراً اضافياً اليوم لاعادة النظر في بعض أجزاء التقرير وقد تم تصحيح عدد معين من الأخطاء التقنية ، وادخال بعض التعديلات عليه • وأود ، لو سمحتم ، أن أتلو عليكم نص التغييرات التي يتعين ادخالها على الوثيقة المطبوعة CD/284 المطروحة علينا باللغة الانكليزية ، وهي الوثيقة التي تحمل علامة نجمية •

وقد قمت ، أمس ، لدى تقديمي للتقرير بتلاوة عدد معين من التعديلات ، غير أنني أعتقد أن الموقف سيصبح أكثر وضوحاً بالنسبة للوفود لو عمدت الى تلاوة كل التعديلات في نفس الوقت ، حتى تتمكن من ادخالها على وثائقها ، وتحقق من التغييرات التي سبق ادخالها • ينبغي تعديل العنوان بحيث يصبح على النحو التالي : " تقرير خاص الى لجنة نزع السلاح ••• الخ • تسدرج في السطر الأول من الفقرة ٤ ، بعد عبارة " الفريق العامل " عبارة " برئاسة السفير الدكتور ايمرى كوميفش (هنغاريا) " • ويبقى النص بعد ذلك على ما هو عليه • السطر الأخير من الفقرة ٦ تحذف عبارة " الاتساع الناتج عن انحلال المواد المتعة " ، في الفقرة ١٦ الصفحة ٢ السطر ••• تضاف بعد عبارة " الهجمات الواردة في السطر الخامس جملة جديدة نصها كالتالي : " وقد اعربت بعض الوفود عن تحفظها الصريح ازاء تخصصات اللجنة فيما يتعلق بمعالجة هذه المسألة " • وفي الحاشية الواردة في الصفحة ذاتها تسدرج بعد عبارة " التقليدية " في السطر الأول عبارة " لأغراض هذه الوثيقة " • وليس هناك أية تعديلات على الصفحة ٤ ، أما على الصفحة ٥ فيستعاض عن كلمة " للحكم الخاص " الواردة في السطر الأول من الفقرة ٢٦ بالعبارة التالية : " للأحكام الخاصة " •

وقد أدخل تعديل كبير على الفقرة ٢٨ فيصبح نصها كالتالي : " وكان الاتفاق عاماً على أن تدخل المعاهدة حيز النفاذ لدى ايداع صكوك التصديق من قبل عدد من الدول أقل من ٢٥ وهو الرقم الذي تناولته المناقشات حتى الآن ، واقترح في هذا الصدد أن يكون العدد ١٥ دولة ، في حين أعادت بعض الوفود التأكيد على مواقفها القائلة بوجود دخول المعاهدة حيز النفاذ لدى قيام ٢٥ دولة بالتصديق عليها بما فيها الدول الحائزة للأسلحة النووية " •

وفي الفقرة ٢٧ على الصفحة ٥ أيضاً يستعاض عن عبارة " وجهات النظر " الواردة في السطر الأخير بعبارة " الاختلافات " (لا ينطبق على النص العربي) • وفي الفقرة ٣٠ (لا ينطبق هذا التعديل على النص العربي) • وفي الفقرة ٣١ تضاف بعد عبارة " وقد أثير الى أن " ، بعد حذف " ذلك " ، " الهجمات على مثل هذه المراقبي " •

وفي الفقرة ٣٢ تم الاتفاق على ادخال بعض الاضافات الصغيرة لجعل النص أكثر وضوحاً وأعتقد أن من الحكمة أن أتلو عليكم ، لو سمحتم يسيادة الرئيس ، الفقرة بأكملها : " واقترحت بعض الوفود أن يكون حظر الهجوم على المرافق النووية شاملاً بقدر الامكان • فحيث ان الهدف الأساسي ، في رأيها ، هو منع التدمير الشامل ، لا يمكن أن يكون هناك مبرر للتمييز بين المرافق المدنية والعسكرية ، اذ يؤدي الهجوم على أي من النوعين ، في اعتقادها ، الي التدمير الشامل • بيد أن التدمير الشامل ليس هو المعيار الوحيد ذوصلة بهذه القضية • فمن الأهداف الهامة للسك المقترح اعادة الثقة الى نفوس البلدان فيما يتصل ببرامجها لاستخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية • فقد اهتزت هذه الثقة بتددة في أعقاب الهجوم الاسرائيلي على المرافق النووية المستخدمة لأغراض سلمية في أحد البلدان النامية • ولذلك ، ينبغي ألا يتضمن نطاق الحظر المرافق الكبرى لدورة الوقود النووي وحسب ، وإنما ينبغي أن يشمل أيضاً المفاعلات الصغيرة المستخدمة للبحوث وغير ذلك من المرافق • وبعد استبعاد هذه الأخيرة ، في رأيها ، تحسباً فاحسباً ضد البلدان النامية • وتظل الجملة الأخيرة على ما هي عليه •

وفي الفقرة ٣٣ يستعاض عن عبارة " التأثير الحراري " الواردة في السطر الثالث بعبارة " الطاقة الحرارية " • وفي السطر الخامس من هذه الفقرة تضاف بعد كلمة ، " الصدد " ، عبارة " أكدت هذه الوفود صراحة " • وفي السطر الرابع من الفقرة ٣٤ تضاف بعد عبارة ويكون من " شأن حظر جزئي " عبارة " في رأيها " •

كما أضيفت الجملة الجديدة التالية الى نهاية النص الحالي للفقرة ٣٥ : " وقد لفت الوفد الذي ذكرت ورقة عمله في الفقرة السابقة الانتباه الى أن الورقة تتضمن أيضاً ، في هذا السياق ، البيان التالي : " ان الصعوبات السياسية التي تنطوي عليها عملية حماية المنشآت العسكرية فسيك دولي واضحة ، وعليه يبد وأن يتعين استبعاد مثل هذه المنشآت من أية اتفاقية تعقد " • ومن ثم فقد تعين أيضاً تعديل الفقرة ٣٦ التي يصبح نصها كما يلي : " بيد أن بعض الوفود أعلنت أن مثل هذه الصعوبات السياسية المحتملة ليست سبباً كافياً لحظر جزئي • ففي ترى أن مثل هذا النهج يتيح فرصة لاضفاء الشرعية على التدمير الشامل عند شن الحروب " •

وختاماً • قرر الفريق العامل أنه ينبغي النسخ على منوال الأفرقة العاملة الأخرى واطافة قائمة بكل الوثائق المتصلة بأعمال الفريق العامل • وتقوم الأمانة ، الآن ، بوضع هذه القائمة على أساس الوثائق المتوافرة •

سيدى الرئيس أود أن ألفت انتباهكم الى بعض التداخل الذي قد ينجم عن الاضافة الى الفقرات ٤ و ١١ و ١٢ ، مع الفقرة الجديدة التي يتعين ادراجها في تقرير اللجنة الرئيسي الوارد في الوثيقة Working Paper No. 58/Rev.2/Corr.2 ، غير أنني أعتقد أنه يتعين على الأمانة أن تحول دون احتمال حدوث التداخلات ، حيث أعرب الفريق عن رأيه القائل بوجوب تجنب وقوع تداخلات من هذا النوع ، اذا أمكن ذلك •

سيدى الرئيس لقد تحدثت الى حد الآن بصفتي رئيساً للفريق العامل • وأود ، الآن ، أن أتناول ، في ايجاز ، مسألة تتصل بوظيفتي كرئيس ، واليكم بياني الموجز الذي سبق أن أحطتكم به علماً •

لقد ألقى مندوب الاتحاد السوفياتي في الاجتماع غير الرسمي المعقود ليلة أمس البيان التالي واليكم مقتطفات منه حسب الترجمة الانكليزية ،

"... هناك حالات حدث فيها تشويه بالرغم من الطلب الملحّ الموجه الى رئيس أحد الأفرقة لكي لا تحرف المواقف السائدة في الفريق ..."

وفي موضع آخر من البيان

"... واذا تم ، في التقرير ، عرض الموقف السائد في الفريق العامل بطريقة غير صحيحة ، وتم مع ذلك اعتماد ذلك الموقف بطرق غير ديمقراطية تماما ..."

سيدى الرئيس ان هذه اتهامات خطيرة ، اد أن الاتهام يوجه أمام أعضاء اللجنة ، السيد رئيس أحد الأفرقة العاملة بتشويه تقرير فريقه العامل عمدا ، وسلوكه سلوكا غير ديمقراطي لسدى ممارسة وظائفه . ومبلغ العلم عندى أنه لم يتم الى حد الآن كيل اتهامات شخصية بهذه الخطورة لأى مندوب آخر في هذه اللجنة . واذا أصبحت هذه المواقف الآن عرفا سائدا في مداولاتنا فان ذلك قد يسفر عن نتائج مؤسفة جدا . وعليه فاني أعتقد أنه ينبغي تصحيح ما تفوه به المندوب السوفياتي .

وقد قال لي عدد من الوفود انهم يرون أن الاتهامات موجهة بكل وضوح الي . وهذا أمر يحتاج الى توضيح . وبناء على ذلك أود أن أطلب من خلالكم سيدى الرئيس ، من المندوب السوفياتي أن يقدم التوضيحات الملائمة . واذا تبين أن رئيس الفريق العامل المشار اليه هو شخصي أنا فلي أن أتوقع أن يدون اعتذاره في محضر هذه الجلسة .

الرئيس : أشكر رئيس الفريق العامل المخصص للأسلحة الاشعاعية على بيانه ، وأقول انني ، كرئيس لهذه اللجنة ، قد اتهمت بأني مستبد أكثر مما ينبغي ، كما اتهمت بأني ديمقراطي أكثر مما ينبغي . وأعتقد أن وظيفة الرئيس تطوى على مثل هذه المخاطر . ومن قدر أي رئيس أن يتهم بأمر من كل نوع . وأمل ألا تشغلنا هذه المسألة أكثر مما ينبغي . وستقوم الأمانة ، في وقت لاحق ، باصدار التقارير المنقحة للفريقين العاملين المخصصين للأسلحة الكيميائية والأسلحة الاشعاعية . وفي الأثناء ، سأعتبر أن اللجنة مستعدة لاعتماد تقارير الأفرقة العاملة الأربعة ، التابعة للجنة والتي ترد ، على التوالي ، في الوثيقة CD/281 بالصيغة التي عدلها بها الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية والوثيقة CD/283 بالنسبة للفريق العامل المخصص المعنى بوضع برنامج شامل لنزع السلاح ، والوثيقة CD/284 بصيغتها المعدلة بالنسبة للفريق العامل المخصص للأسلحة الاشعاعية ، والوثيقة CD/285 بالنسبة للفريق العامل المخصص لموضوع اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لجعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في مأمن من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها . واذا لم يكن تمه أي اعتراض ، فاني سأعتبر أن اللجنة تعتمد تقارير هذه الأفرقة العاملة الأربعة .

وقد تقرر ذلك

الرئيس : هل لي الآن ، أن أتناول ورقة العمل رقم 58/Rev.2 وورقتي العمل رقم 58/Rev.1/Corr.1 and.2 اللتين يتضمنان مشروع تقرير اللجنة الخاص الى الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح . فهل لي أن أعتبر أن هذه اللجنة مستعدة لاعتماد مشروع التقرير الخاص ؟ لا أرى أي اعتراض .

وقد تقرر ذلك

الرئيس : حضرات المندوبين الموقرين ، هناك على قائمة المتحدثين الى حد الآن أسماء ممثلين الوفود السبعة عشر التالية : كندا ، بلجيكا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، تشيكوسلوفاكيا ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، المملكة المتحدة ، السويد ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، اليابان ، نيجيريا ، الهند ، سرى لانكا ، فنزويلا ، اثيوبيا ، كينيا ، الصين والمكسيك . أما الآن فأعطي الكلمة الى المتحدث الأول على القائمة ، ممثل كندا سعادة السفير ماكفيل .

السيد ماكفيل (كندا) : سيدى الرئيس ، اسمحو لي أولاً أن أعرب لكم عن مدى إعجاب وفدى بالطريقة التي ترأستم بها لجنتنا في هذه الأيام الختامية الصعبة من النصف الأول للدورة . وأود أن أقيم بصورة عامة أعمال لجنة نزع السلاح ، على ضوء الدورة الاستثنائية الثانية القادمة ، وأن أبدى تعليقات على بضعة مواضيع محددة .

ان اللجنة على وشك تأجيل أعمالها ، وعندما تستأنف دورتها لعام ١٩٨٢ تكون الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح قد انتهت . وليس من العسير أن نتنبأ بما ستكون عليه مشاغلنا عندئذ . فستصدي الدورة الاستثنائية الثانية لهذه المشاغل ذاتها . غير أنه أسندت الى اللجنة مسؤولية فريدة في نوعها ، ألا وهي مسؤولية التفاوض ، فليس من مهام الجمعية العامة أن تتفاوض خلال الدورات الاستثنائية ولا يمكنها ذلك . كما أن الدورة الاستثنائية ليست محفلاً من محافل التفاوض . فلننظر ، في مثل هذه الظروف ، في أداء هذه اللجنة . تبعا للمسؤوليات المناطة بها .

يعترف الجميع بدون شك ، بأن النتائج التي تم الحصول عليها منذ انشاء اللجنة في عام ١٩٧٨ ، في أعقاب الدورة الاستثنائية الأولى ، ليست كلها مرضية على نحو لا تشوبه شائبة . فلا يبدو أن هناك تناسبا بين توسع أعمال اللجنة التي تزايد عدد اجتماعاتها بسرعة (والتي تقوم الأمانة بتدوينها لنا على نحو ممتاز) وبين النتائج المتحصل عليها . إذ أن المسائل الاجرائية تستغرق وقتاً طويلاً ، ويمكننا أن نتساءل عما اذا كان الهدف الأساسي من الأفرقة العاملة المتمثل في التفاوض لا يتعرض في بعض الحالات لخطر انزاله منزلة ثانوية حيث أن هناك نزعة متعاضمة داخل هذه الأفرقة الى قراءة بيانات معدة مسبقاً .

ولكن أليست أكبر المشاكل التي تواجهها لجنة نزع السلاح تتمثل في الافتقار الى دينامية تفاوضية حقيقية في أغلب الأحيان ؟ إذ أن هذه الدينامية لا تتوفر الا اذا أراد الأطراف المتفاوضون تقديم تنازلات من أجل بلوغ هدف يقبله الجميع .

وكثيراً ما توجه المطالبات والمواعظ الى هذه اللجنة ، ولكن هل تتصل هذه المطالبات والمواعظ بترتيبات أم ؟ أم هل تساهم في احراز تقدم من خلال التفاوض ؟ فهل جميع أولئك الذين سعوا الى احتواء مجال التعرض للخطر النووي والى حماية المنشآت النووية ، وتلك أهداف يشترك فيها الجميع ، مستعدون للالتزام الفعلي فيما يتعلق بالسيطرة على قدرة الأسلحة النووية في المستقبل ؟

وعلاوة على ذلك ، فان التصريحات العظيمة المتعلقة بالاستعداد للتفاوض لم تعقبها دائماً مساهمات حقيقية في عملية التفاوض . فالمناقشة التي دارت ، على سبيل المثال ، بشأن

العوامل المحددة لسمية المواد المشكلة للأسلحة الكيميائية الشظرية يشك في قيمتها من ناحية الأغراض التي ترمي إليها المعاهدة المقترحة . كما أن عدم تمكن الفريق العامل لخبراء الاهتزازات من التوصل الى اتفاق بشأن تقرير مرحلي موسع مدعاة للقلق . وهكذا فإن هناك فجوات بين حسن النية المعلن عنه وبين النتائج المتحصل عليها بالفعل .

ومع ذلك لا يمكن للجنة نزع السلاح أن تذهب أبعد أو أسرع مما يسمح به الوضع الدولي وإذا كان التقدم المحرز بشأن القضايا الرئيسية بطيئا فإن ذلك يعود ، بالدرجة الأولى ، الى الجو الدولي الذي لم يسمح بغير ذلك .

لقد بدأت بياني ببعض العناصر السلبية لأعمال اللجنة . وهي تؤدي ، في مجملها ، الى نتيجة حتمية واحدة تتمثل في عدم تمكن اللجنة ، منذ انتائها ، من التوصل الى اتفاق واحد بشأن أي موضوع يتصل بمسائل الحد من الأسلحة ونزع السلاح . ولكن هل هذا هو الأساس الوحيد الذي ينبغي أن تستند اليه أحكامنا ؟ لأعتقد ذلك إذ أن اللجنة تظل ، رغم عيوبها ، المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد فيما يتعلق بمسائل الحد من الأسلحة ونزع السلاح . ولو لم يكن موجودا ، لاقتضى الأمر انشاء دون شك ، ولو تم حله لاقتضى الأمر احلال محفل آخر محله ، دون شك . وعليه لا يجب علينا أن نحكم على قيمة لجنة نزع السلاح تبعا لما أنجزته بل تبعا لما تستطيع أن تتجزه عندما تكون الظروف مواتية . ومن هذا المنظور يمكن لنا أن نلاحظ بالفعل ، منذ الآن ، بعض الامارات المشجعة .

أولها انشاء الأفرقة العاملة التابعة للجنة . إذ تحافظ هذه الأفرقة العاملة على امكاناتها بوصفها أجهزة تنفيذية لمفاوضات جديدة بشأن تدابير الحد من الأسلحة ، شريطة أن يكون الموضوع والتوقيت ملائمان . ومن الأمثلة الممتازة على ذلك الفريق العامل للأسلحة الكيميائية الذي يواصل ، في ظل ولايته الموسعة ، احراز تقدم حقيقي صوب امكانية ابرام معاهدة للأسلحة الكيميائية .

وثانيها انشاء ما يعرف باسم " الهيئات الفرعية " الى جانب أشكال أخرى من العمل الجماعي . وقد لاحظت أن الفريق العامل لخبراء الاهتزازات قد واجهته مصاعب الا أن النجاح قد حالفه مرات عديدة ، ومن الواضح أنه ينبغي لنا أن نبني على أساس هذا النجاح وبالمثل فإن الانجازات العملية التي سجلت خلال " الجلسات المكثفة " بشأن الأسلحة الكيميائية قد مكنت اللجنة من التركيز على المسائل التقنية الهامة فيما يتعلق باحتمال ابرام معاهدة . وقد تكتفت هذه الجلسات عن قيمتها خاصة لأن النقاط المدئية التي تطرحها عدة وفود قد أفسحت في كثير من الأحيان ، المجال أمام مختلف المسائل العملية التي لا بد من التصدي لها قبل التنفيذ الفعلي لأية معاهدة ، وفي هذا الصدد حلت المناقشة محل المداوات .

وثالثها القدرة التي برهنت عليها لجنة نزع السلاح على السير صوب وجهات مفيدة . إذ بات انشاء فريق عامل يعني ببعض جوانب معاهدة لحظر التجارب الشامل أمرا وشيكا . وقد أدت المناقشات غير الرسمية المتصلة بولاية الفريق العامل ، بالفعل ، باللجنة الى اعتماد نهج أكثر انتظاما ازاء هذه المشكلة الخطيرة . ومن المرجح أن يتم انشاء أفرقة عاملة أخرى ، في المستقبل القريب ، يعني كل واحد منها بجوانب محددة من القضايا التي تهم اللجنة .

هذه هي الاعتبارات التي تحضرنا لدى التفكير في العلاقات التي ينبغي أن تكون قائمة بين لجنة نزع السلاح والدورة الاستثنائية الثانية . ويقول البعض ان تقرير اللجنة الخاص ينبغي أن يستعرض الأنشطة الماضية والنتائج المتحصل عليها وأن يكيل المدح أو ينحو باللائمة حسب

الحال • غير أننا لانوافق على ذلك • ومن غير المرجح أن يتم التوصل الى توافق في الآراء بشأن تحديد عيوب اللجنة بالضبط ، كما أننا لا نرى صوابية التعلق بالماضي ، بل أننا نفضل ، بدلا من ذلك ، السير قدما على أساس ما تم انجازه والذي ينبغي أن يدرج حقا في التقرير الخاص •

لقد تحدثت عن الدلالات المتشعبة بالخير ، وكذلك عن بعض الجوانب السلبية لأعمال اللجنة في اطار الدورة الاستثنائية الثانية التي يعتبرها الكثير البؤرة المركزية لأنشطة اللجنة منذ بعض الوقت • فقد تم تكريس جهود كبيرة ، وكثير من البراعة ، في الواقع ، لوضع برنامج شامل لنزع السلاح • ويتضح الآن أنه لم يتم التوصل الى أى اتفاق بشأن عدد من النقاط الأساسية ، وبالتالي يجب على الجمعية العامة ذاتها مواصلة العمل على وضع البرنامج ، خلال دورتها الاستثنائية • وتظل مسألة الجدول الزمني أكثر المسائل استعصاء على الحل • ومن المشكوك فيه التمكن من حلها حقا • أفليست المسألة ، في التحليل الأخير ، وفي الواقع ، مفتعلة الى حد ما؟ ومما لا شك فيه أن الدول لن تجرى مفاوضات بشأن المسائل الواردة في مشروع البرنامج الشامل لنزع السلاح الا عندما وشريطة أن يسمح لها تقييمها لمصالحها الأمنية الوطنية بأن تفعل ذلك ، ومن غير المرجح أن يحصل أى برنامج شامل لا يأخذ هذه الأمور بعين الاعتبار ، على توافق في الآراء سواء كان ذلك في لجنة نزع السلاح أو في الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة •

وفي رأيي أن وقت الصراحة قد حان • فما هو تأثير البرنامج التامل على أعمال اللجنة؟ ان البرنامج الشامل يظل ، أساسا ، ومهما كانت النعوت التي تخلع عليه ، جد ولا لأعمال مفاوضات تجرى حول الحد من الأسلحة ونزع السلاح • غير أن للجنة جد ولا للأعمال سيظل يحكم أعمالنا بعد اختتام الدورة الاستثنائية الثانية ، بل أن من المهم ، لهذا السبب ، التركيز على ما هو عملي وقابل للتحقيق عندما تستأنف اللجنة دورتها • ومما لا شك فيه أن للبيانات الواسعة التصور مكانة في أعمالنا ، وكلنا يأمل أن تكون الدورة الاستثنائية الثانية مصدرا لمتل هذا التصور يستفيد منه المجتمع الدولي ، ولكن يجب على اللجنة أن تعالج ، بحق ، المسائل الملموسة العملية والقابلة للتفاوض • فالمفاوضات ليست أمرا سهلا أبدا ، وهي تتطلب الاهتمام بالتفاصيل وبالتوصل الى حل توفيقى - وليست هذه هي حقا الخامة التي تصنع منها الدورات الاستثنائية •

وخلاصة القول لا يمكننا أن ننتظر من الدورة الاستثنائية أن تحل المشاكل التي تعالجها هذه اللجنة لأنها لن تفعل ذلك ، كما أن القضايا الفعلية التي تواجهها اللجنة ستظل قائمة بعد دخول الدورة الاستثنائية الثانية التاريخ •

ومن بين هذه المشاكل العملية الرئيسية مشكلة التحقق • فقد كانت احدى مواضيع هذه الدورة ، ان لم تكن الموضوع الرئيسي فيها • وتأتي مشكلة التحقق في المقام الأول في أعمال اللجنة التي تعقد عليها أعرض الآمال ، في مجال الأسلحة الكيميائية مثلا ، كما أن انجازات لجنة نزع السلاح ، من خلال أنشطة الفريق العامل لخبراء الاهتزازات • قد كانت بالدرجة الأولى ، في مجال التحقق ، وسيتمدى الفريق العامل المعني بحظر التجارب الشامل لموضوع التحقق • ومن ناحية أخرى فان احدى المناكئ التي ينطوى عليها التوصل الى ضمانات أمنية سلبية ترضي كل الأطراف ، تتمثل في أنه لا يمكن التحقق من متل هذه الضمانات في حد ذاتها : فهي لا تحمي الأسلحة بل تعني النوايا • ولعل الدروس المستفادة من التحقق لم تظهر الا في الآونة الأخيرة فقد قال الكثيرون ان التحقق يعزز الثقة ولا ينتقص منها • وقد تم في الماضي إبرام معاهدات

دون أن تدرج فيها أحكام كافية بشأن التحقق وقد أبرزت العواقب ضعتها النتائج عن هذا النقص. وتم إبرام معاهدات لا يمكن التحقق منها اطلاقاً مثل عهد برياند ركيلوخ، الذي جعل الحرب أمراً غير مشروع. وهذه التجربة التاريخية هي التي تقض مضجع كثير من البلدان عندما تناقش مقترحات لا يمكن التحقق من تنفيذها. وهي ترى، كما نرى نحن أيضاً، أن القانون لا يكون قانوناً إلا إذا تم إقراره وتأمين تنفيذه عن طريق التحقق، في حالة إبرام اتفاق دولي بشأن الحد من الأسلحة ونزع السلاح.

لقد أشرت، قبل برهة، إلى ثلاث علامات ايجابية في أعمال اللجنة، وهناك علامة رابعة. فقد انتهت اللجنة من مناقشة التحقق كمبدأ مجرد، وهي تنظر الآن في وسائل تطبيقه. والآراء في ذلك تختلف، ولعلنا لا نختلف بالدرجة التي كانت عليها من قبل، وتترامى لنا الحلول وإن لم تكن بعد في المتناول.

وحل مشاكل التحقق مسألة يندران تكون باهرة أو مذهلة ولكنها أمر جوهري دائماً. ومن الواضح أن الدورة الاستثنائية الثانية لا تستطيع أن تجز هذا العمل. أما نحن فنستطيع وينبغي لنا أن نقوم به.

وهناك الذين يخشون، رغم موافقتهم المبدئية على التحقق، من أن التشديد على التحقق المطلق، أو على شيء من هذا القبيل، إنما هو وسيلة لتجنب احراز تقدم بشأن مسائل جوهرية أخرى تتعلق بتحديد الأسلحة ونزع السلاح. ومن اليسير التعاطف مع هذا الاهتمام لذلك نعتقد أن هدفنا ينبغي أن يتمثل في السعي إلى اتخاذ تدابير ملائمة للتحقق يقبلها الجميع. ونحن على يقين بأن ذلك يمكن أن يأتي مع الصبر والمثابرة، حتى في الميادين الوعرة من الناحية التقنية مثل التحقق من الأسلحة الكيماوية. وعلاوة على ذلك فإن من غير المرجح التوصل إلى أي اتفاق ذي شأن دون أحكام ملائمة بشأن التحقق. فلنعمل إذن وفقاً لذلك. أما من ناحيتنا فنسند في الوقت المناسب، اقتراحات أخرى تتصل بالتحقق ولا سيما في مجال الأسلحة الكيماوية.

إننا لم ندرج جهودنا، بإسبادة الرئيس، للتوصل إلى اتفاق نهائي بشأن محتوى التقرير الخاص الذي سيقدم إلى الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة. وقد استمعنا، خلال أعمالنا، إلى وجهات نظر بعض الدول التي تود أسناد مسؤولية التدابير الخاصة بالحد من الأسلحة إلى "الدول الهامة عسكرياً" دون غيرها أو إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية، الأمر الذي قد يعني إعفاءها من كل مسؤولية، دون أن يلومها أحد. ولكن هل هذه هي حقيقة الأمر؟ لا ريب في ذلك، إذ أن مسؤولياتنا في هذا الصدد، كما قال الأمين العام للأمم المتحدة منذ عشرة أيام في جنيف، مسؤوليات جماعية.

ونحن على اقتناع، دون أن نكون مخطئين، فيما نعتقد، بأن المجتمع الدولي سيعيد التأكيد على فائدة هذه اللجنة وضرورتها، لا من أجل الأعمال التي أنجزتها بل لأننا لا نملك خياراً آخر. وإن الاختبار الأخير لموثوقية هذه اللجنة يتمثل في قدرتها على احراز تقدم بشأن تدابير حقيقية للحد من الأسلحة. وأياً كانت النتيجة التي تتمخض عنها الدورة الاستثنائية الثانية، فإن على اللجنة أن تبرهن على أنها تستطيع مواجهة هذا الاختبار، ولنستمد منه سلوكنا عندما نستأنف دورتنا في شهر تموز/يوليه القادم.

السيد أونكيلنكس (بلجيكا) : سيدى الرئيس ، في نهاية الدورة الربيعية للجنة ، أود ، أولاً ، أن أتوجه بالحديث اليكم ، غير أنني لا أعلم ما اذا كان من الأفضل أن أهنئكم على الطريقة التي ترأستم بها أعمالنا خلال فترة رئاستكم ، أو على العكس أن أشفق بكم لاضطراركم تسلم مقاليد الرئاسة في مثل هذه الظروف الصعبة ، في فترة اتسم بها تنظيم الأعمال بصعوبة شاقة ، رغم الجهود العظيمة التي بذلها السفير جايبال وبذلتها الأمانة في فترة اتسمت بمناقشات اجرائية وتعقيدات لا ينبغي للجنة دون شك أن تسرلها بل ينبغي في رأيي أن توليها تفكيرنا من أجل المستقبل ومن أجل دوراتنا المقبلة . غير أنكم ، بالرغم من كل هذه الصعاب أكدت الصفات العظيمة التي عرفناها فيكم منذ اليوم الذي حظينا فيه بالعمل معكم ، وهي صفات تجمع بين المهارة واللباقة والصبر الذي كان لابد من التربع به في هذه المرة ، دون شك ، فضلاً عن كياستكم الدبلوماسية ، وأعتقد أن اللجنة ستدين لكم دائماً بالعرفان لما برهنتم عليه من هذه الصفات الجليلة التي ، اختبرت للأسف ، أكثر من مرة ، وبطريقة فظة أحياناً .

سيدى الرئيس ، اننا ونحن نختتم هذه الدورة الربيعية للجنة نزع السلاح ، قد اعتمدنا تقريرنا الى الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح . وسيطر منظور هذا الحدث الهام على كل أعمالنا منذ بداية هذا العام .

وفي هذا الصدد ، فان الاتفاق الذي تم التوصل اليه ، في اللجنة اليوم ، بشأن انشاء فريق عامل لحظر التجارب النووية ، يعد تطوراً موقفاً بشكل خاص واننا لمبتهجون لما احرزنا من نجاح بعد مفاوضات صعبة بشأن وضع صيغة ولاية المعهد بها الي هذا الفريق العامل . كما اننا بتشكل خاص نعترف بالجميل ، للوفود التي شاركت على نحو مباشر أكثر من غيرها في هذه المفاوضات لما أظهرته من روح التراضي والتوفيق . ونأمل ، الآن ، أن يتم انشاء هذا الفريق العامل بسرعة ، عندما تستأنف اللجنة نشاطاتها بعد الدورة الاستثنائية . وكان من الطبيعي جداً ، لدى اعداد الدورة الاستثنائية الثانية ، أن تتفق اللجنة معظم وقتها في وضع برنامج شامل لنزع السلاح ، كما طلبت الجمعية منها ذلك .

وليس في نيتي أن أستخلص أية استنتاجات بشأن النتائج التي قدمها البنا الفريق العامل . وهذه النتائج ، بالطبع ، مبتسرة جداً ، وقد تبد ومخيبة للأمال بعض الشيء ، نظراً للعدد الكبير من النصوص التي لم يتم التوصل الي اتفاق بشأنها .

غير أن تقرير لجنة نزع السلاح ليس الا مرحلة واحدة من مراحل العملية التفاوضية التي ستواصل في نيويورك ونحن نأمل ، صادقين ، أن تمكن جهود الوفود المتضافرة من الانتفاء من هذه العملية في الدورة الاستثنائية القادمة .

وعليه ، ينبغي لنا أن نستخدم ، على أفضل وجه ، العناصر الايجابية القليلة المتاحة لنا الآن ، وأول هذه العناصر هو المناخ التفاوضي . وان ماحدث في الفريق غير الرسمي الذي يرأسه وفد باكستان ، لدليل على امكانية التقدم . اذ أن هناك ، الآن ، تحسناً ملحوظاً في الفصل المتصل بالتدابير . وسيكون المس بهذه النتائج ، مهما كانت مجزأة ، أمراً يدعو الى الأسف .

كما أن هيكل البرنامج الشامل لنزع السلاح يبدو والآن أكثر وضوحاً • وتم ، في إطار كسل مرحلة من هذه المراحل ، تحديد مجموعات من التدابير بشكل أكثر تساوفاً ، وذلك في ميداني نزع السلاح النووي ونزع السلاح التقليدي بالدرجة الأولى •

وبالإضافة إلى ذلك ، يبدو أن هناك تفهماً أكبر لضرورة تمتع الأطراف المشاركة في عملية التفاوض على اتفاقات نزع السلاح ببعض المرونة • إذ ينبغي ألا تتعرقل هذه المفاوضات بوضع جداول زمنية اعتباطية • ويمكن ، إذا اقتضت الضرورة ذلك ، ادراج مختلف تدابير نزع السلاح في البرنامج ، تبعاً لامكانيات التفاوض •

ولا ينبغي أن يكون التوصل إلى اتفاق بشأن النصوص التي أعدت حول الفصول المتصلة بأهداف ومبادئ البرنامج الشامل لنزع السلاح ، أمراً عسيراً أكثر مما ينبغي • ويمكن أن تستند الجهود الرامية إلى تحقيق هذه الغاية إلى تلك الجهود المبذولة فيما يتعلق بالفصل الخاص بالأولويات ، وهو الفصل الوحيد الذي وافقت عليه وفودنا موافقة كاملة •

كما كان الاتفاق عاماً على الفصل المتصل بالآليات • وهنا أيضاً ينبغي أن يكون التوفيق بين النصوص المقدمة من قبل مجموعات الوفود المختلفة ، أمراً ممكناً •

وينبغي أن تركز المفاوضات التي ستعقد في نيويورك بالدرجة الأولى على القضايا المفاهيمية العامة التي لم تحل بعد • وتتمثل المشكلة الرئيسية في الإطار الزمني للبرنامج • ولا يرى وفدي أن هذا المشكل مستعصي على الحل • ويمثل إعلان الثمانينات عقداً ثانياً لنزع السلاح سابقة في هذا الصدد • وعلاوة على ذلك ، رغم أنه يبدو لنا من غير العملي أن نحدد تاريخاً ، حتى ولو كان هذا التاريخ مؤقتاً ، لاستكمال كل مرحلة فإننا نعتقد أن المؤتمرات التي تستعرض مراحل تنفيذ البرنامج وبالتالي التدابير في كل مرحلة ، يمكن أن تتعقد على فترات منتظمة • وسيكون هذا الطابع الدوري ، في حد ذاته ، سمة هامة من سمات البرنامج الشامل لنزع السلاح ، بالمقارنة مع الوثائق التي سبقت للجمعية العامة أن اعتمدها • إذ إن الموافقة المسبقة من قبل الدول على خضوع سياساتها فيما يتعلق بنزع السلاح للاستعراض لا عادة النظر فيها يشكل تجديداً ذاتياً • وهناك مشكلة رئيسية أخرى لم تتم مناقشتها مناقشة متعمقة ، وهي تتعلق بطبيعة البرنامج الشامل لنزع السلاح • ويعرب وفدي عن ابتهاجه نظراً لأن مختلف المواقف التي أعرب عنها في هذا الصدد تبرهن على مرونة وفتح مؤيدي • ومما لا شك فيه أن مدى الزامية العهود التي تأخذها الدول على نفسها فيما يتعلق بتنفيذ البرنامج الشامل لنزع السلاح مسألة يمكن التفاوض بشأنها • غير أنه يبدو لي أن تمهناً أيضاً ، امكانية للتوصل إلى حل تقبله كل الأطراف •

ومن الواضح أن التفاوض بشأن مختلف التدابير ، سيأخذ من وفودنا في نيويورك معظم وقتها • كما أن الجهود الرامية إلى التوصل إلى نصوص توفيقية ، أساسية لأكثر من سبب • والحقيقة أن مثل هذه النصوص التوفيقية موجودة بالفعل فيما يتعلق بمواضيع كثيرة ما زالت الآراء مختلفة بشأنها إلى الآن • وبناءً على ذلك ، لا ينبغي لنا أن نستبعد امكانية استخدامها مرة ثانية في البرنامج الشامل • وينبغي أن تظل الوثيقة الختامية لدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، وعناصر البرنامج الشامل لنزع السلاح التي حددتها هيئة الأمم المتحدة ، والاعلان الخاص بالعقد الثاني لنزع السلاح ، مصادر اليام معيدة بالنسبة لمفاوضات المستقبل •

وأخيرا ، لابد ، في الوقت المناسب بقدر الامكان ، من استعراض طريقة عرض البرنامج الشامل لنزع السلاح ، لتفادي التكرار الذي يشكل الوثيقة الختامية . وبالإضافة الى ذلك ، فإن مسألة التحقق لم تمنح بعد ، في الحقيقة ، مكانة لا ثقة بها في الهيكل المقترح للبرنامج الشامل لنزع السلاح . وينبغي لنا ألا نتردد في تناول هذه القضية الهامة بشكل كامل ، وفي تخصيص فصل لموضوع التحقق . وقد تعذر ايلاء الأنشطة الأخرى ، التي اضطلعت بها لجنة نزع السلاح في الأفرقة العاملة ، نفس الأولوية التي أعطيت للبرنامج الشامل لنزع السلاح . ومع ذلك فقد تم بذل جهود كبيرة بشأنها . ومما لا شك فيه انه تم احراز تقدم بشأن ما نطلق عليه الآن اسم مسائل الأسلحة الإشعاعية " التقليدية " . ويمثل مشروع المعاهدة ، الذي قدمه رئيس الفريق العامل ، في هذا الصدد ، في رأينا حلا وسطا ينبغي أن يشكل أساسا يقبله الجميع لاستكمال المفاوضات بشأن هذا الموضوع .

وقد أدت مسألة حظر الهجمات المتعمدة على المنشآت النووية التي تبادل طريف في الآراء مشير للاهتمام بشكل خاص . غير أن وجهات النظر هذه انما تبرهن على مدى تعقد هذا الموضوع . كما أنها كشفت عن وجود عدد من الخيارات التفاوضية التي تختلف فيما بينها اختلافا كبيرا . وهكذا فإن من الواضح أن وجهات النظر هذه تشكل جزءا من مرحلة بدائية جدا في العملية التفاوضية .

ونظرا لهذه الحقائق ، فإن وفدي تخامره بعض التسكوك في صوابية اتباع نهج تماثلي ازاء هاتين القضيتين . ولعل من واجبنا بناء على ذلك ان ننظر في امكانية الانتهاء بسرعة من المفاوضات بشأن أولى هاتين القضيتين ، والاتفاق على الاستمرار في المفاوضات بشأن القضية الثانية ، وهي ليست تماما مسألة حظر سلاح ما ، بل هي بالأحرى مسألة تنظيم سير أعمال القتال . ويمكننا ، اذا اقتضت الضرورة ذلك ، أن نتوخى ابرام بروتوكول يرقق بما يطلق عليه اسم المعاهدة " التقليدية " ، كما اقترح ذلك زميلي ممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية .

أما فيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية ، فأود أن أذكر ، على وجه الخصوص ، التطور الايجابي الذي تمثل في منح اللجنة للفريق العامل ولاية تسمح له بالتفاوض بشأن وضع اتفاقية . ومما لا شك فيه أن أعمال هذه الدورة الربيعية قد سمحت بتوحيد النتائج التي سجلها الفريق العامل خلال السنة الماضية . وينبغي لنا أن نحاول ، خلال الدورة الصيفية ، التفاوض بشأن كل المسائل المطروحة بطريقة أكثر عمقا وكثافة ، ويود وفدي ، على وجه الخصوص ، أن يستكمل مساهمته فيما يتعلق بتعريف الأسلحة الكيميائية ، بطريقة تراعي أكثر ما يمكن من الآراء المعرب عنها الى حد الآن .

كما نود أن ندرس دراسة أكثر غناية الاحتياجات المتعلقة بالتحقق من اتفاقية تحظر الأسلحة الكيميائية ، وفي هذا الصدد ، تود بلجيكا أن تشدد على الأهمية العظمى التي تعلقها على المقترح الذي قدمته استراليا ، والولايات المتحدة ، والمملكة المتحدة فيما يتعلق بدراسة امكانيات التحقق من نوع " الاسترداد " . وتتكل هذه المسألة موضوع الوثيقة CD/271 ، التي طرحت على اللجنة في الآونة الأخيرة .

وتأمل بلجيكا أيضا أن يصحح في الامكان ، بعد المناقشات التي أجريت بشأن موضوع حظر سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، في الجزء الثاني من دورة اللجنة لعام ١٩٨٢ ، من اتخاذ مقررات اجرائية من شأنها السماح بمعالجة هذه المسألة الهامة بشكل أكثر انتظاما .

ان النتائج التي تمخضت عنها أكثر من ثلاث سنوات من أعمال لجنة نزع السلاح محدودة للغاية • وصحيح أننا قد حققنا ، خلال الأشهر الأخيرة ، بعض التقدم بالقدر الذي كان التركيز في عملنا على المواضيع قيد التفاوض أكثر منه على المناقشة النظرية أو الاجرائية •

ومع ذلك ، يبدو أن روح التفاوض لم تكن متوفرة • إذ اقتصر الوفود ، في مجالات كثيرة للغاية ، على إعادة التأكيد على مواقفها ليس غير ، دون أن تبذل أي جهد للتوصل الى حلول توفيقية • كما تم في كثير من الأحيان أيضا ، رفض الحلول المقوتة ، بحجة أنها لن تؤدي الا الى جعل التوصل الى حلول ملائمة أمرا متعذرا • ويبدو لي أن مثل هذه المواقف ، التي اتضحت ، بوجه خاص ، على سبيل المثال ، في مسائل الضمانات الأمنية والأسلحة الاتعاية لا تتماشى الا فيما ندر ، مع متطلبات عملية نزع السلاح • حيث ان ما يحتاج اليه ، أساسا ، هو البحث بكل صبر عن عناصر التقدم الصغيرة التي ستمكن ، بالتدرج ، من بلوغ أهداف طموحه أكثر فأكثر •

وأود ، الآن ، أن أبدأ تعليقا ذا طابع عام : لقد لاحظ وفد ي أن لجنة نزع السلاح قد علقت طوال مداولاتها ، أهمية كبرى على نزع السلاح النووي • وأنا متفهم للأسباب التي أدت بالمجتمع الدولي الى اعتبار هذه المسألة مسألة ذات أولوية • غير أنني أجري على طرح احدى المسائل عليكم لدراستها والتفكير فيها • وتتمثل هذه المسألة في أن الحروب التي تتن بالأسلحة التقليدية هي التي تؤدي كل يوم الى سقوط الضحايا ، كما أدت الى اغناء مجموعات كاملة من الناس خلال العقود الأخيرة • ويبدو لي أن اللجنة لا تولي نزع السلاح التقليدي كبير عناية ، وعليها أن تسد هذه الثغرة مع ابقاء الامور في نصابها الصحيح • وربما كانت النتائج المحدودة التي حققتها لجنة نزع السلاح انعكاسا للاوضاع المتوترة في العالم والتي تمت الاشارة اليها في بداية وختام الدورة الحالية وتأمل بلجيكا أن تتيح الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح للدول فرصة ، لتعني بشكل أكبر ، الأثر الذي يمكن أن يترتب على سلوكها في مجال المفاوضات بشأن نزع السلاح • كما تأمل أن تعطي الدورة الاستثنائية الثانية زخما جديدا لأعمال لجنة نزع السلاح ، كيما تتمكن اللجنة من الاضطلاع بالمهمة المنوطة بها ، بشكل أكثر فعالية •

السيد فيلدز (الولايات المتحدة الأمريكية) : سيادة الرئيس ، آخذ الكلمة فسي هذه الفترة الختامية من اجتماعنا ، وأنا أشعر بعظيم السرور بل ، والحق يقال ، بسرور أعظم مما كنت أتوقعه أمس • وما من شك في أننا قد أحرزنا في ظل رئاستكم تقدما هائلا • ونحن نعترف لكم بالجميل لا تزانكم وصلابتكم وأرائكم السديدة الطيبة • ويمكننا بفضل المهارة التي برهنتم عليها في توجيه أعمالنا في شهر نيسان / ابريل أن نأمل ، الآن ، في احراز تقدم بشأن القضايا الهامة عندما نعود الى جنيف في الصيف القادم ، كما أود أن أعتم هذه الفرصة للاشادة بالخدمات الجليلة التي قدمها رؤساء الأفرقة العاملة السفراء أحمد سفير الباكستان ، وفيغور سفير جمهورية ألمانيا الاتحادية والسفير غارثيا روبليس سفير المكسيك والسفير سويكا سفير بولندا • فقد قام كل واحد من هؤلاء السادة المقترين بتوجيه فريقه بحكمة وذكاء ونشاط •

ومنذ بضع ساعات فقط كان احراز تقدم بشأن مسألة في غاية الأهمية ، وهي مسألة انفق فيها عدد كبير من الوفود كما أنفقتم فيها أنتم ، ياسيادة الرئيس ، وسلفكم السفير اليسى ، والسفير جايبال ، جهودا كبيرة تم عن اقتدار ، يبدو أمرا متعذرا • وحيث اني انتمي الى فئة من الناس لا تياس أندا ، فاني أحتفظ في جيبي بمجموعتين من الاستنتاجات • وحيث أن آمالي ، كل آمالي ،

قد تحققت ، فاني سعيد بأن أخرج من جيبي أكثر المجموعتين تفاعلاً ، أي المجموعة التي كان كل أملي أن أديها أمام الجلسة العامة الختامية لدرتنا الربيعية .

ان الولايات المتحدة لم تكن في السنوات الماضية على استعداد للموافقة على إنشاء فريق عامل لحظر التجارب الشامل . حيث أعربنا صراحة عن اعتراضنا على ذلك . كما أدينا ، هذه السنة ، مرة أخرى ، في مستهل اجتماعنا تحفظات جديدة للغاية . غير أننا نتفهم ، تماما ، الأهمية التي تعلقها الوفود الأخرى على مسألة الحظر الشامل للتجارب . وقد استمعنا الى النداءات التي وجهت اليها ، بالأ نقف في طريق اللجنة ، فيما يتعلق بمعالجة البند ١ من جدول أعمالنا ، وقمنا ، في آخر الأمر بتغيير موقفنا بطريقة تمكننا من التوصل الى توافق في الآراء . وفي ١١ آذار/مارس أشرنا الى استعدادنا للموافقة على إنشاء فريق عامل يعني بالمسائل الأساسية الهامة المتعلقة بالتحقق والامثال . وقد تم الآن ، التوصل الى توافق في الآراء ، على ذلك الأساس .

ولا أعتقد أن من الضروري الافاضة في الاعراب عن ارتياحي الشخصي الواضح ، تمام الوضوح ، فيما أعتقد . غير أنني أود أن أقول ان حكومتي تلتزم بالمساهمة في احراز تقدم ثابت ، في إطار الفريق العامل المعني بالحظر الشامل للتجارب والذي تم انشاؤه حديثا . وحيث أننا قطعنا شوطا كبيرا نحو إنشاء فريق عامل يعني بحظر التجارب الشامل ، فان تضييع هذه الفرصة سيكون أمرا محزنا بشكل خاص . غير أننا اخترنا طريق التوفيق والتعاون بدلا من المجابهة . وهذه النتيجة موفقة بشكل خاص ، اذ أن الاخفاق في التوصل الى توافق في الآراء بشأن مسألة الحظر الشامل للتجارب والخطر الصريح المتمثل في تفاقم حدة التوتر في الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، في هذه المرحلة الحاسمة ، بشكل خاص بالنسبة للجنة ، سيؤديان حتما الى الاضرار الكبير بقدرتنا على تسوية المسائل الهامة التي ستواجهنا في نيويورك .

غير أنني لا أود أن أترك الانطباع بأن النجاح الذي تم احرازه في آخر وقت بشأن بنود جدول الأعمال المتعلقة بحظر التجارب النووية ، هو الأمر الوحيد الذي تم بشأنه احراز تقدم هام في هذه الدورة . فقد أحرزنا تقدما بشأن قضايا أخرى . ويعود الفضل في احراز هذا التقدم الى ارادة التوصل الى حلول توفيقية كما أعرب عنها كل أعضاء اللجنة . ونأمل أن تسود تلك الروح الدورية الاستثنائية الثانية ، وأن تسود أيضا بعد رجوعنا الى جنيف لمواصلة الاعمال الهامة لدرتنا لعام ١٩٨٢ .

وان جدول أعمالنا بالنسبة للانشهر المقبلة جدول زاهر ، ويتطلب بذل أقصى الجهود . ولا يمكن معالجة أعمالنا في هذه اللجنة بطريقة مجردة . ولكن لا بد من النظر فيها في إطار الوضع السياسي الدولي القائم . غير أننا نعتقد ، في الوقت ذاته ، أنه لا يمكن التغاضي عن إمكانية حدوث تطورات ايجابية على الساحة الدولية نتيجة للتقدم الذي أحرزناه في لجنتنا . وفي سبيل هذا الغرض نطل محافظين على تفاؤلنا .

سيدى الرئيس ، أستطيع الآن بعظم السرور أن أتخلص من النسخة الأخرى من بياني .

وتقبلوا سيدى فائق شكرنا .

السيد فيغودا (تشيكوسلوفاكيا) : اتسم الجزء الأول من لجنة نزع السلاح لعام ١٩٨٢ بوضع دولي معقد ، جاء نتيجة لتزايد الجهود التي بذلها حوصم السلم والانفراج ونزع السلاح من أجل النزج بالعالم في جولة جديدة ، من حيث النوع ، من جولات سباق التسلح ولا سيما عسي

ميدان الأسلحة النووية • إذ أن الخطط الطويلة الأجل لتحديث القوات النووية الاستراتيجية التي أعلنت عنها الحكومة الأمريكية والمذاهب العسكرية العدائية الجديدة التي أعلنتها تمثل خطراً مباشراً يتهدد السلم والأمن الدوليين وينسف ، بشكل خطير ، امكانيات أحراز تقدم حقيقي في ميدان مفاوضات نزع السلاح •

وقد واصلت البلدان الاشتراكية طرح مقترحات جديدة ترمي الى نفي روح جديدة فسي مفاوضات نزع السلاح • وقد أكدت ، مجدداً ، على استعدادها للتفاوض بشأن أية مسألة شرط أن يكون ذلك على أساس المساواة لا سيما في مجال الأمن • بل أنها ذهبت الى أبعد من ذلك واتخذت مبادرات انفرادية هامة • ومن بين هذه المبادرات ، مبادرة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية التي طرحها الرئيس ليونيد بريجنيف يوم ١٦ آذار/ مارس من هذا العام ، والرامية الى وقف اختياري انفرادي لنوع الأسلحة النووية المتوسطة المدى في الجزء الأوروبي من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وقد رحبت بها بكل اهتمام وتقدير كل القوى المحبة للسلم في العالم •

وقد علقت البلدان الاشتراكية أهمية خاصة على الدورة الـريعية للجنة لعام ١٩٨٢ ، كتوطئة للدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح • وقد بذلت وفود البلدان الاشتراكية كل ما في وسعها لتمكين اللجنة من التوصل ، عن طريق التفاوض الى نتائج ملموسة يمكن تقديمها الى الدورة الاستثنائية الثانية •

غير أن اللجنة لم تتمكن ، للأسف ، ونظرا للنهج الذي اتبعته بعض الوفود الغربية ازاء المشاكل الأساسية لنزع السلاح النووي ، والبنود الهامة الأخرى المدرجة في جدول أعمالها ، من تحقيق نتائج ملموسة •

وليس من قبيل الصدفة ، على أي حال ، أن تعتبر معظم الوفود المسألة الهامة الحيوية الخاصة بوقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي ، مسألة ذات أولوية عليا • ومما لا شك فيه أن استمرار سباق التسلح يمثل الخطر الرئيسي الذي يتهدد السلم والأمن الدوليين • فقد أيسدت البلدان الاشتراكية الممثلة في اللجنة ، دائماً ، فكرة انشاء فريق عامل ملائم لاجراء مفاوضات حول هذه المسألة • وبالإضافة الى الوثائق التي قدمتها ، في هذا الصدد ، البلدان الاشتراكية في السنوات السابقة ، قدم وفد الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، خلال الجزء الاول من دورة عام ١٩٨٢ الوثيقة CD/259 التي تعكس آراء البلدان الاشتراكية فيما يتعلق بمشروع ولاية تسند الى فريق عامل مخصص يعنى بهذه المسألة • وقد رحب عدد كبير من أعضاء مجموعة الـ ٢١ بهذه الوثيقة • غير أن وفدي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة استمررا في الحيلولة دون التوصل الى توافق في الآراء بشأن موضوع انشاء مثل هذا الفريق العامل •

أما فيما يتعلق بمسكلة نزع السلاح النووي ، فقد ترددت البلدان الاشتراكية على ضرورة الحيلولة دون وقوع كارثة نووية ، ولفقت انتباه الوفود الى الاعلان ذي الصلة الذي اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السادسة والثلاثين • كما شددت على النتائج الايجابية التي قد تتسأ عن التزام كل الدول الحائزة للأسلحة النووية بعدم المبادرة الى استخدام هذه الأسلحة •

وقد أدانت البلدان الاشتراكية ، الى جانب عدد كبير من الدول الأخرى ، اداة جديدة ، انتاج الأسلحة النيوترونية الواسع النطاق ، والذي تقوم به الولايات المتحدة • ودكرت وفود البلدان

الاشتراكية أعضاء اللجنة بأنها قد قامت بالفعل ، في عام ١٩٧٨ ، بتقديم مشروع اتفاقية بشأن حظر وانتاج وتخزين ووزع واستخدام الأسلحة النيوترونية وعرضته على اللجنة في الوثيقة CD/559 . ولم تحصل هذه المبادرة ولا المقترح الذي قدمته البلدان الاشتراكية ، بشأن انشاء فريق عامل مخصص يعني باعداد مثل هذه الاتفاقية ، فورا ، والذي تم تقديمه في عام ١٩٨١ ، في الوثيقة CD/219 على أي توافق في الآراء ، نظرا للموقف السلبي الذي اتخذته الدول الغربية . والبلدان الاشتراكية تأسف لهذا الوضع لأن انتاج الأسلحة النيوترونية يخفض بشكل كبير من عبء الحرب النووية ، ويمثل خطوة هامة نحو التنفيذ العملي لمذهب " الحرب النووية المحدودة " ، في حين أن وزع مثل هذه الأسلحة ، في آخر المطاف ، في أوروبا ، من شأنه أن يؤدي الى وصح خطير للغاية في هذه القارة .

وتعلق مجموعة البلدان الاشتراكية أهمية خاصة على الحظر العام الكامل لتجارب الأسلحة النووية . وقد اعتبرت هذه المجموعة ، دائما ، أنه ينبغي للجنة نزع السلاح ، ولجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية الممثلة فيها ، أن تغي بمسؤولياتها بوصفها المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد ، وأن تبدأ في مفاوضات حول هذه المسألة . وبناء على ذلك اقترحت مجموعة البلدان الاشتراكية ، الى جانب مجموعة الـ ٢١ ، انشاء فريق عامل مخصص يعني بهذه المسألة . وقد ضاع للأسف ، وقت ثمين كان في الامكان أن يكرس للاعمال الجدية ، مثل المفاوضات الدائرة في اطار الفريق العامل ، نظرا لاعتراض الدول الحائزة للأسلحة النووية على انشاء مثل هذا الفريق العامل . كما أعربت البلدان الاشتراكية عن آرائها فيما يتعلق بالولاية التي يمكن اسنادها الى هذا الفريق في الوثيقة CD/259 المذكورة أعلاه .

وقد درست البلدان الاشتراكية أيضا ، بعناية ، كل المقترحات الأخرى المتعلقة بولاية مثل هذا الفريق العامل . كما شاركت مشاركة نشطة في المداولات التي دارت بشأن التوصل الى صيغة توفيقية محتملة في هذا الصدد . وكان هدفها يتمثل في التوصل الى اتفاق بشأن مثل هذه الولاية ، الأمر الذي يمكن الفريق العامل المقبل من التصدي لكل الجوانب الاساسية للحظر العام الكامل لتجارب الأسلحة النووية ، والتفاوض على وضع معاهدة بشأن هذه المشكلة . وحيث تبين أن التوصل الى توافق في الآراء بشأن مثل هذه الولاية " الساملة " أمر متعذر ، في الوقت الراهن ، فقد وافقت البلدان الاشتراكية ، وهي ترى أن التوصل الى حظر التجارب النووية مسألة ذات أولوية عليا ، على انشاء الفريق العامل ، شريطة أن يمنح ولاية توفيقية . وهي تنطلق من المدأ القائل بأن في استطاعة كل وفد أن يشير ، في اطار الفريق العامل ، أية مسألة تتصل بالحظر العام الكامل لتجارب الأسلحة النووية ، وأن النظر في مسائل التحقق لا ينبغي أن يحول دهن التوصل الى وضع الاتفاق من جميع جوانبه ، كما أن البلدان الاشتراكية تعتقد أن التقدم الذي سيحرز في اطار الفريق العامل سيؤخذ في الاعتبار تماما في المستقبل ، وذلك من خلال ما سيدخل من تعديلات ملائم على ولاية هذا الفريق .

كما تأمل وفود البلدان الاشتراكية ألا يزعج الفريق العامل المخصص لحظر التجارب الشامل نفسه في مناقشات نظرية بشأن مسألة التحقق والامثال ، لا تكون لها أية صلة بحظر تجارب الأسلحة النووية ذاته . وقد أعربت ، في هذا الصدد ، عن قلقها ازاء التغيير الكامل في موقف الولايات المتحدة ، فيما يتعلق بمسألة حظر تجارب الأسلحة النووية ، كما أعرب عنه السيد روستو ، في البيان الذي ألقاه أمام اللجنة في ٩ شباط/فبراير عندما أعلم اللجنة بأن وفد الولايات المتحدة يرى

أن التفاوض بشأن حظر التجارب النووية " قد يكون أمرا غير ملائم في الوقت الحاضر " . كما تعتبر البلدان الاشتراكية أن النهج الذي اتبعته الولايات المتحدة ازاء حظر التجارب النووية بمرسطة التقدم المحرز في هذا الموضوع بتخفيض الأسلحة النووية ، مع معارضة الترويج في مفاوضات في هذا الصدد انما هو نهج غير منطقي .

وما زالت وفود البلدان الاشتراكية تعتقد أن استئناف المفاوضات الثلاثية وتكليلها بالنجاح ، أمر يكتسي أهمية خاصة من شأنه أن يمكن أي حظر مقبل للتجارب النووية من الدخول الى حيز النفاذ بشكل مؤقت ، قبل أن تنضم اليه الدولتان النوويتان الأخريان .

ولا تزال وفود البلدان الاشتراكية تعمل بنشاط في اطار الفريق العامل للأسلحة الكيميائية . وقد رحبت بدخول المداولات مرحلة جديدة ، بفضل اعتماد ولاية جديدة تسمح لهذا الفريق بالعمل على وضع نص الاتفاقية المقبلة التي أيدت وضعها بالفعل ، خلال المراحل الاولى من المناقشات التي دارت بشأن هذه المسألة . وقد تم ، خلال الجزء الأول من دورة اللجنة في عام ١٩٨٢ ، تبادل جد مفيد للآراء أدى الى ابراز مجالات التفاهم المتبادل ، بشأن عدد معين من الجوانب الموضوعية للاتفاقية المقبلة .

ولا تزال مجموعة البلدان الاشتراكية ترى أن الاتفاقية المقبلة لا يمكن أن تكون فعالة الا اذا أخذت في الحسبان كل التطورات الاخيرة التي طرأت على ميدان الأسلحة الكيميائية . وقد شاطرت في هذا الصدد ، تماما ، الرأي الذي أعربت عنه الغالبية الساحقة من الوفود ، والقائل بأنه يجب على الاتفاقية المقبلة استبعاد أية امكانية لانتاج الأسلحة الكيميائية الشظرية . وقد أعربت وفود البلدان الاشتراكية عن آرائها حول هذه المسألة في الوثيقة CD/258 ، التي لفتت فيها انتباه الوفود الى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٩٦/٣٦ بآء الذي يدعو كل الدول " الى الامتناع عن اتخاذ أية تدابير من شأنها أن تعرقل المفاوضات حول حظر الاسلحة الكيميائية ، وأن تمتنع ، على وجه الخصوص ، من انتاج ووزع الاسلحة الشظرية ولا نواع الجديدة الأخرى من الأسلحة الكيميائية وكذلك عن وضع الأسلحة الكيميائية على أراضي الدول التي لا توجد فيها أية أسلحة من هذا النوع في الوقت الحاضر " .

وتلقت البلدان الاشتراكية انتباه الوفود الى مشروع حكم اقترح الوفد السوفياتي ادراجه في اتفاقية الأسلحة الكيميائية فيما يتعلق بعدم وضع الأسلحة الكيميائية ، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر على أراضي الدول الأخرى ، خلال مدة تنفيذ الالتزامات المتصلة بتدمير هذه الأسلحة أو تحويلها الى أغراض غير حربية .

وتظل مسألة حظر انواع ومنظومات جديدة من أسلحة التدمير الشامل ، مشكلة ذات أهمية رئيسية ينبغي ، في رأي البلدان الاشتراكية ، ايلأؤها الاعتبار الواجب في أعمال اللجنة . كما ترى هذه البلدان أن الوقت قد حان لانشاء فريق عامل مخصص للخبراء ، يمكن أن يتصدى لهذه المسألة بجدية . وترى مجموعة البلدان الاشتراكية أيضا أن لجنة نزع السلاح يمكننا أن تساعد في دراسة الصيغ الملائمة التي يمكن لجميع الدول ، وخاصة الاعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، والدول الأخرى القائمة عسكريا ، أن تستخدمها في اعلاناتها الرسمية . وينبغي أن تكون هذه الصيغ متماثلة من حيث المضمون ، كما ينبغي أن ترمي الى اداة كل الجهود المستقبلية الرامية الى استحداث ونتاج ووزع أنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل ومنظومات جديدة من مثل هذه الأسلحة وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٨٩/٣٦ .

وتناشد مجموعة البلدان الاشتراكية جميع أعضاء لجنة نزع السلاح ، أن ترسل ما أمكنها خبراءها الى الاجتماعات غير الرسمية التي اقترح الوفد النينغاري عقدها ، خلال الجزء الثاني من دورة عام ١٩٨٢ .

لقد أصبحت ضرورة منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، الآن ، مسألة ذات أولوية قصوى . وتعرب البلدان الاشتراكية عن ارتياحها لادراج هذه المشكلة في جدول أعمال لجنة نزع السلاح . وهي ترى انه ينبغي للجنة ، وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ، أن تبدأ في مفاوضات وحول ابرام معاهدة تحظر وضع أسلحة من أي نوع في الفضاء الخارجي . ويعتبر أكثر النهج فعالية من أجل تحقيق هذه الغاية ، هو انشاء فريق عامل مخصص لملائم ، خلال الجزء الثاني من دورة عام ١٩٨٢ . وقد وردت آراء البلدان الاشتراكية ، فيما يتعلق باختصاصات مثل هذا الفريق ، في الوثيقة CD/272 ، التي قدمها وفد منغوليا .

وقد أولت البلدان الاشتراكية العناية الواجبة مسألة وضع برنامج شامل لنزع السلاح يقدم الى الدورة الاستثنائية الثانية القادمة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح . وشاركت مشاركة نشيطة في الاعمال الرامية الى وضع صيغ مقبولة لدى الجميع ، من شأنها ، رغم ذلك ، أن تمكن من التشديد على ضرورة التكبير في مفاوضات حول كل المناكلك الملحة لنزع السلاح وفي ميدان نزع السلاح النووي ، بالدرجة الاولى ، حول القضاء على خطر نشوب حرب نووية . وقامت البلدان الاشتراكية ، أخذاً ذلك الهدف في الحسبان ، بتقديم ورقة عمل جامعة عن البرنامج الشامل لنزع السلاح في الوثيقة CD/245 .

وللاسف انه خلال المداولات التي دارت في اطار الفريق العامل بشأن بعض المسائل الحيوية ، تعذر التوصل الي أية صيغة مشتركة : بل ان الاعتراض على ادراج مسألة حظر التجارب النووية ، في المرحلة الاولى من البرنامج يعتبر في حد ذاته مصدر قلق عميق . ومع ذلك ، فإن البلدان الاشتراكية ستواصل بذل كل الجهود ، حتى تتمكن الجمعية العامة من اعتماد برنامج يعطي زخماً جديداً لمفاوضات نزع السلاح ويساعد على البدء ، في أقرب وقت ممكن ، في مفاوضات حول كل مسائل نزع السلاح ذات الأولوية .

أما فيما يتعلق بمسألة حظر الأسلحة الاشعاعية ، فإن البلدان الاشتراكية تلاحظ ، مع الأسف ، عدم احراز أي تقدم جديد في هذا المجال .

ورغم أن البلدان الاشتراكية تعترف بأهمية حظر الاعتداءات على المنشآت النووية المدنية ، فإنها ترى أن المداولات التي دارت حول هذا الموضوع ، الى حد الآن ، وتعقد المسائل المطروحة تبرهن على أن هذه المشكلة لا يمكن أن تحل في اطار معاهدة بشأن الأسلحة الاشعاعية .

وقد تعقدت الأمور داخل الفريق العامل المخصص لتعزيز الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية . ولا تزال البلدان الاشتراكية ترى أن أكثر الطرق فعالية لضمان المصالح الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، في هذا الصدد ، تتمثل في اعداد و ابرام اتفاقية دولية بشأن هذا الموضوع . ومن نيأن البدء في مفاوضات ملموسة ، في هذا الصدد ، في الظروف الحالية ، أن يشكل خطوة ايجابية الى الامام .

وتعكس الوثيقة CD/256 ، التي قدمها وفد الجمهورية الديمقراطية الالمانية وهنغاريا ، وجهة النظر الرئيسية للبلدان الاشتراكية ، القائلة بأن من شأن ابرام اتفاق دولي حول عدم وضع

الاسلحة النووية على أراضي الدول التي لا توجد فيها أي أسلحة من هذا النوع ، في الوقت الحاضر ، ان يساعد ، في جملة أمور ، على تعزيز أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية • ولهذا السبب اقترح انشاء فريق عامل مخصص لمعالجة هذا الموضوع •

وقد استمرت مجموعة البلدان الاشتراكية في ايلاء العناية الواجبة لمسألة تنظيم أعمال اللجنة وقدمت المجموعة ، في الوثيقة CD/241 ، آراءها ومقترحاتها المحددة وبالدرجة الأولى فيما يتعلق بعملية انشاء الهيئات الفرعية وأنشطتها • وترى البلدان الاشتراكية أيضا أنه ينبغي زيادة فعالية أعمال اللجنة ، وأحاطت علما ، وهي تطرح مقترحاتها بشأن هذا الموضوع ، بكل الاقتراحات ذات الصلة التي قدمتها الدول الأخرى • وأعربت عن رأيها القائل بأن التركيب الحالي للجنة يعيى بمطالبات هيئة تفضوية متعددة الأطراف محدودة العضوية • وعليه ، فإن ادخال تغييرات أخرى على عضويتها الحالية سيكون أمرا سابقا لأوانه •

وبالرغم من كثرة المصاعب وبطء التقدم الذي أحرزته مفاوضات لجنة نزع السلاح ، فإن البلدان الاشتراكية تعلن عن استعدادها للمساهمة مساهمة نشطة في أعمالها بعد مواصلتها ، حتى تتمكن اللجنة ، في آخر الأمر ، من تحقيق نتائج فعلية ملموسة • وهي تؤيد ، في هذا الصدد ، استثناء الجزء الثاني من دورة عام ١٩٨٢ ، في أقرب فرصة ممكنة ، بعد انتهاء الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح •

وحيث أن لي الكلمة ، استأذنكم في اضافة بعض شيء يقال عموما في أواخر الجلسات • انني أفترض اننا سنكون مرهقون ، وأن أي تمديد في مداولاتنا هو أمر غير مرغوب فيه • وأنا أريد بالتأكيد ألا ترحب اللجنة بما سأقوله ، وما أريده هو أن أهنئكم ياسيادة الرئيس ، باسم المجموعة الاشتراكية على الطريقة التي أديتم بها واجباتكم كرئيس للجنة خلال هذا الشهر الأخير من دورتنا الربيعية • وأستطيع أن أفيض في القول أكثر من ذلك ، ولكن اسمحوا لي بأن أعرب لكم في ايجاز عن اعجابنا وشكرنا • كما أننا نوجه شكرنا لرؤساء الأفرقة العاملة السفراء ، سويكا ، وغارثيا روبليس ، وفيغزير ، وأحمد • وأود أيضا ، باسم مجموعتي ، أن أعرب عن شكرنا لأمانة لجنتنا ، في المقام الأول ، وللممثل الخاص للأمين العام ، ثم لكل أولئك الذين ساعدونا في مداولاتنا ، ابتداء بأعضاء الأمانة والاداريين ، والمترجمين الشفويين والمترجمين التحريريين وجميع الموظفين الفنيين في الأمم المتحدة سواء في نيويورك أو في جنيف ، والذين قدموا الى لجنتنا هذه الخدمات الجليلة •

السيد اسراييليان (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : ان الوفد

السوفياتي ، وهو يأخذ الكلمة لأول مرة في جلسة رسمية ، في شهر نيسان / ابريل يود أولا أن يرحب بكم بوصفكم رئيسا للجنة خلال هذا الشهر ، وأن يعرب لكم عن ارتياحنا وتقديرنا لتوجيهكم لأعمال اللجنة ، وأن يتمنى لكم التوفيق في أداء وظائف رئيس لجنة نزع السلاح خلال الشهر القليل القادمة • ونحن ندرك بأنكم تواجهون المهمة الخطيرة المتمثلة في تقديم تقرير لجنة نزع السلاح الى الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح • وأود ، ياسيادة الرئيس ، أن أعرب عن الارتياح الخاص لتوصل اللجنة ، في ظل رئاستكم ، الى اتخاذ مقرربسأن انشاء فريق عامل يعني بمسألة حظر تجارب الأسلحة النووية • والوفد السوفياتي يرى أن ذلك يمثل رمزا لتعاطفنا مع الشعب الياباني واحترامنا له ، هذا التعبد الذي كان أول ضحية من ضحايا استخدام الاسلحة الذرية في عام ١٩٤٥ ، ومن المأمول أن تسفر المفاوضات ، التي بدأت في اطار هذه اللجنة

تحت رئاسة ممثل اليابان ، عن قيام جميع الدول ، في وقت مبكر ، بإبرام اتفاق بشأن الحظر العام الكامل لتجارب الأسلحة النووية في كل البيئات .

لقد أخذ الوفد السوفياتي الكلمة لبدء تقييمه لنتائج الجزء الأول من الدورة الحالية للجنة نزع السلاح . ونحن لا نقترح التوقف عند مختلف البنود المدرجة في جدول الأعمال ، حيث قام السفير فيفودا ، سفير تشيكوسلوفاكيا ، بذلك ، بطريقة بارعة جدا منذ لحظات ، نيابة عن عدة وفود ، بما فيها الوفد السوفياتي .

وقد أعربت البيانات التي ألقيتها وفود معظم الدول الممثلة في اللجنة ، ان لم نقل كلها ، عن بالغ القلق لتعاظم خطر نشوب الحرب النووية ، وانعدام التقدم في مفاوضات نزع السلاح ، والتطور الخطير للوضع الدولي برمته . ونحن نشاطر ذلك القلق الذي يعكس الخوف البالغ الذي يشعر به المجتمع الدولي بأسره ، لتعاظم خطر الحرب التي تنطوي على استخدام الأسلحة النووية ، وللتصاعد الجديد الملاحظ في سباق التسلح . ان القول بأن الوضع الدولي الحالي معقد وخطير قد لا يكفي فهو ، في الواقع ، وضع يدعو الى اثاره مخاوف بالغة فيما يتعلق بمصير العالم والجنس البشري بأسره . وقد أشارت الى ذلك ، في الآونة الأخيرة ، مقالة نشرت في احدى المجلات اذ قالت :
فان الفرق بين الحروب الماضية والخطر الناجم عن نشوب حرب عالمية نووية حرارية ، هو أن الحروب في الماضي ، كانت تعني نهاية حقبة تاريخية ، في حين أن الحرب القادمة ستعني نهاية الجنس البشري بأجمعه .

وبالنسبة لنا ، فان الاعتراف بوجود مثل هذا الخطر لا يشط من همنا ولا يدفعنا الى التشاؤم ، بل انه يشكل حافزا قويا على بذل جهود جديدة ، واتخاذ مقررات لمنع نشوب حرب نووية لكبح سباق التسلح . وفي هذا الصدد ، نود أن نؤكد ، مرة أخرى ، على أهمية اعلان الأمم المتحدة الخاص بمنع وقوع كارثة نووية ، والذي يمثل معلما هاما على طريق القضاء على خطر نشوب نزاع نووي .

لقد قيل لنا في كثير من الأحيان ، ان لنا ايد يولوجيتنا .

نعم ان لنا ايد يولوجية ، ونحن نؤمن بمثلا العليا .

ان السلم ، ونزع السلاح ، والتعاون بين الشعوب ماديء تتشكل حجر الزاوية فسي ايد يولوجيتنا وسياستنا . وقد انطلق الاتحاد السوفياتي ، دائما ، في عمله على بناء مجتمع جديد من الايمان بأن السلم ، حسب ف . ل . لينين مؤسس دولتنا ، " عامل من عوامل التقدم أهم بكثير من الحرب " . وقد تحدث الوفد السوفياتي منذ ستين سنة ، في مؤتمر جنوه ، عن اعترافه " اقتراح تخفيض عام في الاسلحة ، وتأييد كل المقترحات الرامية الى التخفيف من عبء المذاهب العسكرية " . ومنذ خمسين سنة ، بالضبط ، قدم الاتحاد السوفياتي ، لأول مرة في تاريخ الانسانية برنامجا ملموسا لنزع السلاح العام الكامل . تلك هي الحقيقة التاريخية . وقد تم هذه السنة ، أيضا الاعراب عن الإرادة السياسية للدولة السوفياتية ، لضمان السلم ونزع السلاح ، مرارا وتكرارا ، وخاصة خلال دورة هذه اللجنة . وقد أكد ليونيد بريجينيف ، الامين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي ، ورئيس مجلس السوفيات الأعلى في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، مرة ثانية ، على المقترحات الرامية الى تخفيض تلتى ترسانات الأسلحة النووية المتوسطة المدى والتعبؤيسة ،

الموجودة في أوروبا ، والمعدة للاستخدام في هذه القارة • وقد قرر الزعماء السوفييات من جانب واحد ، الموقف الاختياري لوزع الاسلحة النووية المتوسطة المدى في الجزء الاوروبي من الاتحاد السوفيياتي • كما تم طرح عدد من المقترحات الاخرى •

وقد أكد الاتحاد السوفيياتي ، كما أكدت البلدان الاشتراكية الاخرى ، ونحن ، على أبواب الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، أكثر من مرة على العزم الصادق على المساهمة في نجاح الاعمال التحضيرية للدورة وفي نجاح الدورة نفسها • وليس ذلك مجرد كلام اذ ليس هناك أية مسألة ملموسة من مسائل نزع السلاح ، سواء أكانت مدرجة في جدول أعمال لجنتنا ، أم ضمن مجموعة المشاكل المتصلة بالحد من سباق التسلح ، لم يبد بشأنها اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيادية وحلفاؤه استعداد هم لتقديم برنامج بناء من أجل ايجاد حل لها •

والوفود الحاضرة في هذه اللجنة تعرف حق المعرفة مبادرات السياسة الخارجية السوفيادية المبينة في وثائق المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعي السوفيياتي ، وفي عدد من الوثائق التي أصدرتها الدولة السوفيادية في وقت لاحق •

وخلال الفترة التي انقضت بين الدورتين الاستثنائيتين للجمعية العامة المكرستين لنزع السلاح ، أعربت بلدنا أكثر من مرة ، وحزبنا ، عن تأييدها لتكثيف اعمال المحافل الدولية التي تجرى فيها ، أو ينبغي أن تجرى فيجتها ، ومفاوضات بشأن الحد من الأسلحة ، وخاصة تكثيف أعمال لجنة نزع السلاح في جنيف • وقد أكدنا مجددا على اهتمامنا باستئناف كل المفاوضات التي علقنا في الآونة الأخيرة ، وعلى استعدادنا للمساهمة في نجاحها • وهذا ينطبق تماما على المفاوضات حول الحظر العام الكامل لتجارب الأسلحة النووية ، وحول حظر وتدمير الأسلحة الكيميائية ، والحد من مبيعات وتوريدات الاسلحة التقليدية ، والحد من الأنشطة العسكرية في المحيط الهندي وتخفيضها ، في مرحلة لاحقة ، وعدد من القضايا الاخرى • ونحن نؤيد التكبير في مفاوضات تجرى حول قضايا مثل وقف انتاج الاسلحة الكيميائية وتدمير مخزونات هذه الاسلحة ، وحظر الأسلحة النيوترونية ، وعدم وضع الأسلحة النووية على أراضي الدول التي لا توجد فيها أية أسلحة من هذا النوع ، في الوقت الحاضر •

وقد بذلت وفود البلدان الاشتراكية ، هنا ، في هذه اللجنة ، جهودا لا حراز تقدم صوب التوصل الى اتفاقات عملية بشأن حظر الأسلحة الاشعاعية ، والحد من استحداث أسلحة ومنظومات جديدة من أسلحة التدمير الشامل ، وتعزيز الضمانات الامنية المقدمة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية •

ويلاحظ الوفد السوفيياتي ، بارتياح ، أن اللجنة قد قامت بعمل هام مفيد ، فيما يتعلق بوضع برنامج شامل لنزع السلاح • ولا تزال الوثيقة التي تم اعدادها تتضمن عددا من الاحكام التي لم يتم التوصل ، بعد ، الى اتفاق بشأنها • ومع ذلك ، فانها ، يمكن أن تمثل في مجموعها ، أساسا متينا تستند اليه الاعمال المقبلة بشأن هذا البند ، خلال الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة •

والاتحاد السوفيياتي يتأخر ، تماما ، القلق السائد ازاء تعاظم النفقات العسكرية على حساب التنمية الاقتصادية والثقافية للجنس البشري برمته • ونحن على استعداد للاتفاق على تخصيص

الميزانيات العسكرية للدول التي تملك إمكانات عسكرية كبيرة ، بالدرجة الأولى ، سواء كان ذلك على أساس نسبة مئوية ، أو بالقيمة المطلقة . ويمكن أن يكون تجميد النفقات العسكرية للدول خطوة أولى في هذا الاتجاه . والمقترحات المحددة التي قدمتها الدول الاشتراكية حول كل جوانب هذه المشكلة الرئيسية ، معروفة وستظل نافذة .

ويلاحظ الوفد السوفياتي ، بارتياح ، أن مقترحاتنا ، وكذلك مقترحات الدول الأخرى ، فيما يتعلق بالحاجة إلى اتخاذ تدابير فعالة لمنع انتقال سباق التسلح إلى الفضاء الخارجي ، قد أثارت الاهتمام ، داخل اللجنة ، وتشكلت موضوع مناقشات بناءة . ونحن ننوي الاستمرار في البحث على إنشاء فريق عامل مخصص لمعالجة هذا الموضوع .

والدول الاشتراكية تعلق عظيم الأهمية على فرض حظر أبدى على استخدام الأسلحة النووية وعلى عدول كل الدول عن استخدام القوة في علاقاتها المتبادلة ، وكذلك على إزالة القواعد العسكرية الأجنبية وانسحاب القوات المسلحة من أراضي الدول الأخرى .

وهذا ، إن جاز لي القول ، هو جوهر موقفنا بشأن مسائل الحد من الأسلحة . إذ أنه يقوم على إرادة سياسية راسخة لضمان سلم ونزع سلاح حقيقيين . ونحن متهجون لملاحظة أن الجهود المبذولة في ذلك الاتجاه تؤدي ثمارها من حين لآخر .

ومنذ سنة ، اقترح من على منبر المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي ، عقد اجتماع قمة لزعماء عدد من الدول ، لدراسة إمكانات تحسين الوضع الدولي والحيلولة دون نشوب الحرب . وقد تعاطف ملايين الناس في بلدان كثيرة مختلفة مع تلك الفكرة . وخلال هذه الأيام الربيعية ، يلاحظ الرأي العام العالمي ، مع بالغ الارتياح ، أن مسألة تحقيق المعاهدة التي اتخذها الاتحاد السوفياتي في مجال السياسة الخارجية ، فيما يتعلق بعلاقاته مع الولايات المتحدة ، هي قيد المناقشة على مستوى علي . وقد أكد ليونيد بريجنيف ، الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي ، ورئيس مجلس السوفيات الأعلى في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، من جديد ، على استعداد الاتحاد السوفياتي لعقد اجتماع قمة يجمع بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة . وبالطبع ، يجب أعداد مثل هذا الاجتماع أعدادا جيدا ، كما يجب أن يجري بطريقة جديدة ، وليس كأمر عرضي . وهناك مسألة هامة أخرى ينبغي ذكرها فيما يتعلق بالدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح . إذ أننا نشاهد ، في العالم كله ، ظهور حركة قوية مناهضة للحرب ، وللقذائف والأسلحة النووية . وهذه الحركة ، كما أثار إلى ذلك أحد الوفود ، ولم يجانب الصواب في ذلك في مستهل الدورة ، تتكل علامة خاصة من " علامات هزنا الزمن الذي نعيشه " ، إذ أنها تعكس القلق البالغ الذي يشعر به المجتمع الدولي بأسره إزاء تعاظم خطر نشوب الحرب التي تهدده . وفي هذا المبنى ذاته ، لم تكن نحن الوحيديين الذين تحدثنا عن ضرورة وضع حد لسباق التسلح المجنون ، بل تحدث عنه أيضا ممثلو أكثر من ٢٠٠ منظمة غير حكومية اجتمعت في مؤتمر بمناسبة انعقاد الدورة الاستثنائية الثانية المقبلة للجمعية العامة للأمم المتحدة . وفي هذه الأيام من شهر نيسان / أبريل ، تبين مسيرات السلام العديدة التي انطلقت على طرفي الدول الأوروبية العديدة وغيرها ، بجلاء ، أن الشعوب تريد السلام . إذ أعرب المتاركين في هذه المسيرات عن احتجاجهم ضد سخافة مفهوم " الإفراط في القتل " أي التكديس الأحق لمخزونات أسلحة التدمير الشامل بحجة تعزيز الأمن . واللجنة مطالبة ، لدى اضطلاعها بأعمالها ، بالرد على هذا القلق والخوف الذي يساور الرأي العام العالمي .

وفي هذا الصدد ، أود أن أشدد على أن النقطة موضع الخلاف لا تتمثل فقط في انتهاء فترة تفصل بين دورتين استثنائيتين للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح • وليس هناك شيء أكثر خطرا على قضية السلم والأمن الدوليين من الاعتقاد بأن المرحلة الحالية من مفاوضات نزع السلاح لا تختلف ، بأي حال من الأحوال ، عن المراحل الكثيرة التي سبقتها • إذ أن تحسين الأسلحة عملية تتسارع بطريقة أسية • فقد استغرق استبدال السلاح الأبيض بالوسائل الحربية البديلة الأولى ، الفؤوس الحجرية ، والحرايب ، والقسي والسهام ، أربعين ألف عاما • واستغرقت الاستعاضة عن السيوف بالأسلحة النارية عشرة آلاف عام أخرى • وبعد ذلك بخمسة عشر عاما (خلال الحرب العالمية الأولى) استخدمت الأسلحة الكيميائية لأول مرة • وفي عام ١٩٤٥ تم تفجير القنبلة الذرية ، وفي عام ١٩٥٢ فجرت أول قنبلة هيدروجينية • وأصبح خطر قيام الحضارة بتدمير ذاتها عن طريق الأسلحة النووية حقيقة من حقائق القرن الذي نعيشه •

ونحن ، إذ نعترف بهذه الحقيقة ، لا نستسلم للأس ، كما أننا لا نرمي الى تخويف أي كان • بل أننا مقتنعون ، على العكس من ذلك ، بأن المجتمع العالمي سيجد في نفسه القوة اللازمة لوضع حد لسباق التسلح المجنون • ويجب على لجنة نزع السلاح ، بوصفها المحفل المتعدد الأطراف الوحيد لمفاوضات نزع السلاح ، رغم عضويتها المحدودة ، أن تكون أداة فعالة لنزع السلاح على الصعيد العملي • وان انجاز هذه المهمة من الأمور التي تستطيع تحقيقها ، شريطة استخلاص الدروس الحقيقية من التجربة الماضية في مجال التفاوض ، وتريضة أن تكون كل الوفود مقتنعة بعدم وجود أي حل بديل معقول لنزع السلاح والتعاون السلمي بين الشعوب •

وقد سبق أن أعربنا عن عظيم ارتياحنا لقيام اللجنة باتخاذ مقرر يرمي الى انشاء فريق عامل يعنى باجراء مفاوضات حول البند ١ من جدول أعمالها • ويود الوفد السوفياتي أن يبدى الملاحظات التالية فيما يتعلق بذلك المقرر •

يعلق الاتحاد السوفياتي ، مثله في ذلك مثل معظم الأعضاء الآخرين في لجنة نزع السلاح ، أهمية عظمى استثنائية على التأكيد في ابرام اتفاق بشأن الحظر الكامل العام لتجارب الأسلحة النووية • وانطلاقا من هذا المبدأ ، فاننا لم ندرج هذا من أجل نجاح تقدم المفاوضات حول هذه القضية مع الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة • ونحن لا نزال نعتبر أن استثنائى هذه المفاوضات التي قطعها المشتركون الغربيون في المرحلة الختامية ، دونما اطاء ، أمر أساسي •

وفي الوقت ذاته ، فان الاتحاد السوفياتي دعا دائما ، ولا يزال يدعو ، الى الافادة الكاملة من امكانيات لجنة نزع السلاح ، من أجل اجراء مفاوضات ناجحة متعددة الأطراف ، تهدف الى وقف التجارب النووية في كل البيئات ، من قبل كل أولئك الذين يقومون بمثل هذه التجارب • وقد قام الاتحاد السوفياتي ، أكثر من مرة ، واضعا هذا الموقف في الحسان ، بتأييد المقترحات الداعية الى انشاء فريق عامل مخصص ، في اطار لجنة نزع السلاح ، يعنى بهذه القضية كما انضم الى توافقي الآراء بشأن انشاء مثل هذا الفريق • والاتحاد السوفياتي ، إذ يوافق على الصيغة التوفيقية التي تم التوصل اليها ، فيما يتعلق بولاية هذا الفريق ، ينطلق من المبدأ القائل بإمكانية قيام كل ووسد ، خلال أعمال هذا الفريق ، باتارة أي جانب من جوانب مسألة الحظر العام الكامل لتجارب الأسلحة النووية • وفي رأينا أن النظر في القضايا المتصلة بالتحقق لا ينبغي أن يستخدم في تأخير وضع

اتفاق شامل كما حدث ذلك للأسف أكثر من مرة في الماضي ، وان مثل هذه الدراسة لا يمكن أن تكون مفيدة الا اذا تمت في اطار تراط عضوى مع التدبير الموضوع للحد من الأسلحة بدلا من أن تفصل عنه بطريقة مصطنعة .

وكما يعلم اعضاء اللجنة ، فان الاتفاق الذى تم التوصل اليه ، بشأن ولاية الفريق ، قد سبقته مشاورات مطولة صعبة . وقد طرحت الأطراف ، خلال تلك المشاورات ، بالطبع ، مقترحات مختلفة . كما اضطلعت البلدان الاشتراكية أيضا بدور نشط في تلك المشاورات . وأود أن أفتنم هذه الفرصة لأتكر كل أعضاء فريق الصياغة ، وخاصة ممثلي مجموعة البلدان الاشتراكية في ذلك الفريق ، السفير فرغ . هردر والسفير ب . غرينبرغ . إذ أن الصيغة التي اقترحتها ، فيما يتعلق بولاية الفريق ، كانت تهدف الى تحسين هذه الولاية ، الى أقصى حد ممكن ، حتى تساهم مساهمة حقيقية في اجراء مفاوضات فعالة ، بعية ابرام اتفاق ، في أسرع وقت ممكن ، بشأن الحظر العام الكامل لتجارب الأسلحة النووية .

ومن دواعي الأسف ، أن بعض الممثلين في الجلسة العامة المنعقدة في ٢٠ نيسان /ابريل ، لم يفهموا ، أو انهم رفضوا أن يفهموا ، أن ذلك هو أيضا الهدف الأساسي من مقترحنا الوارد في الوثيقة CD/287 .

ومن التسويه الكامل لموقفنا ، بشكل خاص ، أن يقال ان الأعمال التي يقوم بها الاتحاد السوفياتي ، فيما يتعلق بالتوصل الى اتفاق بشأن الولاية تنطلق من حال " المجابهة بين الدول العظمى " . ونحن لا نريد الدخول في مجادلات مع الوفود المذكورة . بل أننا نأمل أن يكون نجاح المشاورات ، حول ولاية الفريق ، هو أفضل رد على حملاتهم الكلامية المتهورة .

وفي الختام ، أود أن أقول ان الاتحاد السوفياتي ، وحلفاءه وأصدقائه ، سيواصلون السير ، جنبا الى جنب ، مع أولئك الذين يؤيدون اتخاذ تدابير حقيقية فعالة للحد من سباق التسلح ونزع السلاح .

وحسب التقاليد الجارية ، أود أيضا ، أن أعرب عن شكرنا لجميع رؤساء الأفرقة العاملة : السفير ب . سويكا (بولندا) ، والسفير أ . غارثيا روليس (المكسيك) ، والسفير م . أحمد (باكستان) والسفير ه . فينغر (جمهورية ألمانيا الاتحادية) . فقد أنجز جميعهم عملا مفيدا هاما . أما فيما يتعلق بما قاله ممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية ، في شأنى ، فاني أنزل عند رغبتم ، ياسيادة الرئيس ، فلا أطيل الجدل حول هذه النقطة ، بل أضع حدا لها . كما أود أن أذكر السفير ر . جايبال ، الذى سبق أن أشدتم عن حق بمساهمته ، في صياغة الولاية ، وأن أنكر نائب أمين لجنة نزع السلاح السيد ف . بيراساتيغي ، وجميع أمناء الأفرقة العاملة ، والموظفين التقنيين ، والمترجمين السفويين الذين كانت مهمتهم شاقة ، على نحو خاص ، خلال الأيام الأخيرة . وأتمنى لكل زملائي خاتمة موفقة للدورة الحالية للجنة ، عسى أن يحالفهم النجاح في اعداد الدورة الاستثنائية الثانية ، حيث سيلتقي جميعنا ، مجددا ، دون شك .

السيد سامرهيز (المملكة المتحدة) : لن أقوم ، ياسيادة الرئيس ، بعرض آراء بلادى عليكم . ولكن ، بيدولى ، أن هناك مايجر اعطاهم بضعة انطباعات عن الدورة .

لقد جاء وفد ي ، مثل غيره من الوفود ، الى هنا ، في شهر كانون الثاني / يناير يحدد وه أمل احراز تقدم حقيقي بشأن عدة بنود من جدول أعمالنا ، والاعتقاد بأنه في استطاعتنا بل مس واجبنا أن نتوصل الى بعض النتائج الملموسة نرفع بشأنها تقريراً الى الدورة الاستثنائية . وفضل توافقي الآراء ، الذي تم التوصل اليه ، اليوم ، فيما يتعلق بانشاء فريق عامل يعني بحظر التجارب النووية ، وعلى أساس مشروع الولاية الذي وضعه السفير جايمال ، والذي يعرف بـ " جي - ١ " فاننا خطونا ، على الأقل ، خطوة هامة الى الأمام ، يمكن أن نرفع بشأنها تقريراً الى الجمعية العامة . ونحن متيجون لقيام مجموعة البلدان الاشتراكية ، أخيراً ، باتخاذ قرار الانضمام الى توافقي الآراء ، كما أننا سعداء بأن الفريق العامل سيتمكن من الاجتماع ابتداءً من مستهل د ورتنسا الصيفية . بيد أن التقدم المحرز بشأن بعض بنود جدول الأعمال الأخرى ، كان أقل بكثير من التقدم الذي كان ينبغي أن يتحقق .

ويرى وفد ي ، على وجه الخصوص ، أن الأعمال التي دارت بشأن الأسلحة الاتشاعية كانت مخيبة للأمال . فقد كانت آمالنا قوية في احراز تقدم كبير في صياغة معاهدة تحظر الأسلحة الاتشاعية في ظل رئاسة السفير فيغنير ، القديرة النشطة . وقد كان وفد ي على استعداد ، لذي مناقشة مشاريع مواد الاتفاقية ، لتقديم تنازلات بشأن عدد كبير من النقاط الرئيسية . وكنا نعتبر أن مشروع النص الذي أعده الرئيس ، يمثل ، رغم أنه غير مقبول في مجموعته ، تقدماً حقيقياً بالمقارنة مع النص التي وضعت قبل ذلك ، وأنه يشكل أساساً ملائماً لمواصلة الأعمال . وعليه ، فقد شعرنا بخيبة الأمل لأنه لم يحظ بتأييد أوسع .

وقد سبق أن أعرب وفد ي عن شكوكه في امكانية ادر اج مسألة الاعتداءات على المنشآت النووية المدنية في نص معاهدة تحظر الأسلحة الاتشاعية . وقد بينت المناقشات التي دارت حول هذا الموضوع ، بالفعل ، مدى تعقد المشكلة ، وبالتالي فانها تعزز قناعتنا في هذا الصدد . وقد اعتبرنا ، بكل صراحة ، ان الاقتراحات التي قدمتها بعض الوفود بعيدة ، الى حد ما ، عن الاهداف الأساسية التي ترمي اليها المعاهدة . ونحن لا نرى أي امكانية للتوصل الى اتفاق بشأن هذا الموضوع ، بشكل أو بآخر ، الا اذا كان هناك استعداد أكبر للتوصل الى حلول توفيقية في المستقبل . وقبل أن أعلق ، في ايجاز ، على أعمالنا بشأن وضع برنامج شامل لنزع السلاح ، أود ، نيابة عن وفد ي ، أن أذكر السفير غارثيا روليس وأن أبلغه التقدير الحقيقي الذي يشعر به وفد ي نحوه وأن أنوه بالتفاني الذي أظهره في مهمته الصعبة كرئيس للفريق العامل .

أما فيما يتعلق بتقرير الفريق العامل الوارد في الوثيقة CD/283 وفي مرفقها ، فيجب على أن أقول اننا كنا نرجو أن نتمكن من التوصل هنا ، في جنيف ، على الأقل ، الى اتفاق أولي حول الجوانب الأساسية للبرنامج الشامل لنزع السلاح . كما كنا نأمل أن نقدم الى الدورة الاستثنائية نصاً أكثر ايجازاً ، يحتوي على عدد قليل من المقاطع الواردة بين معقوفتين . غير أننا نرى شيئاً مشجعاً في النتائج التي أسفرت عنها أعمالنا ، وخاصة تلك التي تمخضت عنها المشاورات التي جرت في الأسابيع القليلة الماضية من الدورة ، بشأن فرع البرنامج المتعلق بالتدابير . ورغم بقاء التقدم الذي أحرزناه ، فان الأعمال الأخيرة تسمح لنا بأن نأمل في أن نتوصل الى الدورة الاستثنائية ، في نهاية المطاف ، الى اعتماد البرنامج الشامل لنزع السلاح بتوافقي الآراء . غير أنه تظل هناك أمور كثيرة ، لا بد من تحقيقها ، قبل ذلك الموعد . ويؤيد وفد ي ، في هذا الصدد ، الاقتراحات التي

طرحت بالفعل والقائلة بأن أي مشاورات تعقد حول البرنامج التامل لنزع السلاح قبل بداية الدورة الاستثنائية ، ينبغي أن تركز على الجوانب الأساسية للبرنامج ، مثل طبيعة البرنامج والجدول الزمني . غير أننا في حاجة الى بعض الوقت للتفكير في نتائج أعمالنا ، هنا ، قبل استئناف مناقشاتنا في نيويورك .

أما الآن ، فأتناول بايجاز مسألة الأسلحة الكيميائية . إذ يعرب وفد ي عن ارتياحه للتقدم الذي أحرز في إطار الفريق العامل ، برئاسة السفير سويكا ، في هذه الدورة ، ويرحب بالتقرير الجدي الذي قدمه هذا الفريق الى اللجنة . ورغم ان أعمال هذا الفريق لم تكن بالكثافة التي كنا نريدها ، نظراً لأهمية المسألة المطروحة ، فاننا نرى أن طريقة عرض مشاريع العناصر قد وضحت مواقف الوفود ، وأن لدينا ، الآن ، أساساً متيناً لمواصلة أعمالنا في هذا الصيف . وستتأط بنا ، في شهر تموز / يوليه ، مهمة التوفيق بين الآراء المختلفة بشأن جوانب معينة لاتفاقية الأسلحة الكيميائية . ويرى وفد ي ، في هذا المضمار ، أن آراء الخبراء التقنيين في ميدان الأسلحة الكيميائية ستكون ذات قيمة عظمى ، ونحن نرحب بالمقرر الذي اتخذته اللجنة بشأن قيام رئيس الفريق العامل للأسلحة الكيميائية بعقد المزيد من المشاورات التقنية ، في أوائل شهر آب / أغسطس . ونأمل أن يتسح نطاق هذه المناقشات ، كيما يتمكن الخبراء من البدء في دراسة الجوانب التقنية للتحقق من اتفاقية الأسلحة الكيميائية . إذ أن ذلك هو الأساس الوحيد لحرار أي تقدم .

وأخيراً ، أود ، ياسيادة الرئيس ، أن أتكريم ، أحر الشكر ، على الخدمات الممتازة التي قدمتموها للجنة هذا الشهر ، ونحن ندين لكم جميعاً بالعرفان .

السيد ليدغارد (السويد) : لن يتطرق بياني الموجز ، اليوم ، ياسيادة الرئيس الا الى موضوع واحد . ومما لا شك فيه أن نفسي قد حدثتني بأن أقدم ، كما فعل ذلك المتحدثون الذين سبقوني ، في بياناتهم الهامة ، صورة بيانية لانجازات اللجنة خلال هذه الدورة ، وأن أعرب على وجه الخصوص ، عن ارتياح وفد ي الصادق ازاء تحقق مثل هذا القدر الكبير من الأعمال الجدية البناءة ، ضمن جميع الأفرقة العاملة الأربعة ، في ظل رؤسائها الأكفاء النشطين . ولولم أضم صوت وفد ي الى آيات الاعتراف بالجميل التي وجهتها اليكم ، ياسيادة الرئيس ، المتحدثون الذين سبقوني لكان ذلك دليلاً لا شك فيه على اعالي . غير أن تضارؤل الانتباه وتزايد ضجر الحاضرين ، نظراً لتأخر الساعة وطول قائمة المتحدثين ، وذلك أمر طبيعي ، من الأمور التي حتتني على التركيز على البند الذي أأمل أن يرسخ هذا اليوم في ذاكرتنا ، نظراً لأهمية المقرر ، الذي قد يكون مقرباً تاريخياً ، والذي اتخذناه ، أخيراً ، منذ لحظة من أجل انشاء فريق عامل لحظر التجارب النووية .

ولم يتردد ممثلو بلاد ي ، أبداً ، في مناهضة سباق التسلح الأحق علانية وبشدة . ومنذ أن أصبحت السويد عضواً في الهيئة التي سقت لجنة نزع السلاح ، منذ عشرين عاماً ، وهي تتبادى دائماً وبشكل مستمر ، حازم ، بفرض حظر كامل على التجارب النووية بغية وضع حد لسباق التسلح النووي . والدول النووية تشير رجناً ، بالتمادي في اهمال المخاطر التي تعرض الجنس البشري لها من خلال استمرارها في تكديس الأسلحة النووية .

وقد انتقدت السيدة ثورسن ، وكيلة وزير الخارجية ، في بيانها الذي ألقته يوم ١٦ شباط / فبراير ، بتكامل خاص ، احدي الدولتين العظميين ، نظراً للدور الذي اضطلعت به في عرقلة جهود لجنة نزع السلاح ، الرامية الى الوفاء بالتزاماتها بموجب ولايتها وجدول أعمالها . وعندما أعلن

مثل تلك الدولة العظمى ، بعد ذلك بشهر ، عن حدوث بعض التعير في موقفها ، اغتتمت تلك الفرصة السعيدة للاعراب عن ارتياح وفدى في هذا الصدد . والامر الذي يبعث على الأمل ، فيما يبدو ، هو ان اللجنة تستطيع ، أخيرا ، ان تبدأ النظر في هذا الموضوع في إطار فريق عامل ، هو أكثر الأجهزة فعالية ، للقيام بوظائف هذه اللجنة . وقد تبين أن المفاوضات التي أعقبت ذلك ، حول وضع ولاية لمثل هذا الفريق العامل ، كانت ، كما قلتم ياسيادة الرئيس ، طويلة شاقة ، بالرغم من توجيهكم وكفاحكم ، مثلكم في ذلك مثل سلفكم السفير أليسي . كما أن الصيغة التوفيقية التي وضعها السفير جايبال والتي تعرف باسم " جي - ١ " بعيدة كل البعد عما اقترحه وفدى ، أو اقترحتة الوفود الاخرى التابعة لمجموعة ال ٦١ ، أول الأمر . غير أن وفدى وافق على هذه الصيغة ، لاننا نرى فيها منفذا وفرصة للترشح في أعمال ملموسة حول هذا الموضوع . كما أن الصيغة " جي - ١ " لا تخلو من عيوب ، تماما ، مثل عيوب الولاية الصديقية للفريق العامل المعني بالأسلحة الكيميائية .

ونظرا للخبرة التي اكتسبها ذلك الفريق ، فاننا لا نرى أي مبرر لعدم القيام بأعمال مفيدة بشأن حظر التجارب النووية أيضا ، حتى ولو كانت الولاية الممنوحة له جد محدودة . ونحن مقتنعون بأن حججنا الدامغة ستؤدي ، ان عاجلا أو آجلا ، الى ابرام اتفاق بشأن حظر التجارب . كما اننا مقتنعون بإمكانية اختصار هذه العملية بفضل انجازات الفريق العامل القادم .

ولذلك ، أصبنا بد حشة عظيمة وخيبة أمل مبالغة ، عندما رأينا الدولة العظمى الأخرى وحلفاءها يرفضون هذه الفرصة . وقد كان الانطباع السائد لدى وفدى ، كما أعرب عن ذلك مندوب البرازيل الموقر ، في بيانه الذي ألقاه أمس ، بأن مثل هذا السلوك يتساقط مع لعبنة القوى ، التي أصبحت أشهر من نار على علم ، في تاريخ المفاوضات المتعددة الأطراف لنزع السلاح . كما كنا مستعدين للرد بعنف على استغلال لجنة نزع السلاح بهذه الطريقة .

ومع ذلك اسمحوا لي الآن ، بأن أعرب عن ارتياح وفدى لرؤية تغير آخر في المواقف ممكن من التوصل الى هذا المقرر الهام حقا ، والمتمثل في انشاء فريق عامل مخصص لحظر التجارب النووية . وبالطبع ، فانه لا يمكن تقييم الأهمية الحقيقية لهذا المقرر ، الا اذا عرفنا مدى استعداد الدول الحائزة للأسلحة النووية للمشاركة في أعماله ، والمساهمة فيها مساهمة موضوعية .

وكما سبق أن أعلنت عنه ، في أحد اجتماعاتنا غير الرسمية ، ينوي وفدى ان يقدم الى الفريق العامل ، عندما يجتمع خلال دورتنا الصيفية ، مشروع المعاهدة الخاص بحظر التجارب الشامل ، والذي قدمه للمرة الاولى في عام ١٩٧٧ ، لكي ينظر فيه . ونحن لا نرى أي شيء ، في ولاية الفريق يحول دون القيام بدراسة كاملة لمشروع المعاهدة هذا .

وفي الختام ، أود أن أقول ان لجنة نزع السلاح تستطيع ، بفضل المقرر الذي تم اتخاذه اليوم ، أن تتوقع تقييما نقديا لأعمالها خلال الدورة الاستثنائية القادمة للجمعية العامة ، بقدر من الثقة أكبر مما كان يبدو عليه الأمر البارحة فقط .

السيد هرذر (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) : سيدى الرئيس ، لقد سبق

أن عرض السفير فيفودا ، سفير تشيكوسلوفاكيا ، بطريقة بارعة جدا ، آراء بلاده حول تقييم نتائج الدورة الربيعية . وعليه ، أود أن أقصر على ابداء بضعة تعليقات على المقرر الذي اتخذته اللجنة بشأن انشاء فريق عامل مخصص لحظر التجارب النووية .

لقد شارك وفد ي ، كدأبه في الماضي ، خلال الجزء الاول من دورة اللجنة لهذا العام ، مشاركة نشطة في الجهود الرامية الى انشاء فريق عامل مخصص للتفاوض على ابرام معاهدة حصول الحظر العام الكامل لتجارب الأسلحة النووية . ونحن ننضم اليوم ، تحدينا روح التوفيق والتعاون ، الى توافق الآراء بشأن الولاية التي وضعها السفير جايبال وعد لها الوفد المكسيكي . ووفدي يرى أن من شأن هذه الولاية ، والفريق العامل الذي سينتأ ان يكونا مصدر زخم جديد للهدء فسي مفاوضات حقيقية ، بشأن الحظر الشامل للتجارب ، الأمر الذي سيمكن لجنة نزع السلاح من الوفاء بمسؤولياتها ، بوصفها المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف لنزع السلاح ، كما نصت عليه الولاية صراحة .

وان قبول هذه الولاية لا يغير ، بالطبع ، من الموقف المدئي لبلاد ي ، فيما يتعلق بالمفاوضات حول الحظر العام الكامل لتجارب الأسلحة النووية . اذ تم عرض هذا الموقف ، أكثر من مرة ، في اللجنة ، كما أكد عليه وفد ي ، مجددا ، في بيانيه اللذين ألقاهما يوم ١٦ و٢٥ شباط / فبراير من هذا العام .

وفيما يتعلق بالحظر الكامل للتجارب ، وغير ذلك من مشاكل الحد من الأسلحة ونزع السلاح لا زال وفد الجمهورية الديمقراطية الألمانية يعتقد ، كما كان يعتقد في الماضي ، بأن طيحة وطرائق التحقق ، التي يتعين النص عليها ، في أي اتفاق محدد ، تتوقف على أغراض ونطاق وطبيعة الاتفاق ، بل ينبغي لها أن تتحدد عن طريقها . وذلك ما تنص عليه بوضوح الفقرة ٢١ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الاولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح .

ونظرا لهذه الاعتبارات الأساسية ، فان أحكام الولاية المضروحة علينا تسمح حسب تفسير وفد ي لها ، بدراسة كبل المسائل المحددة المتصلة بمعاهدة للحظر العام الكامل للأسلحة الكيميائية ، وليس بمناقشة مشاكل التحقق والامثال فقط . وعلاوة على ذلك ، فاننا نعتقد ان الحكم الذي ينص على ان الفريق العامل المخصص " سيضع في اعتباره كل المقترحات القائمة والمبادرات المستقبلية " ، يقضي بدراسة كل المقترحات المفصلة فيما يتعلق بحظر التجارب النووية ، وفي هذا الصدد ، نلاحظ النية التي أعلن عنها الوفد السويدي فيما يتعلق بتقديم مشروع المعاهدة الذي وضعه عام ١٩٧٧ ، الى الفريق العامل . (CCD/526 and Rev.1) .

وقد أعطت وفد ايطاليا والبرازيل ، ونيجيريا والهند ، ووفود الدول الأخرى ، كما أعطيتم انتم ياسيادة الرئيس ، تفسيرات مماثلة للتفسير السابق ذكره . ونحن نلاحظان ما من أحد اعترض على هذه التفسيرات ، بما في ذلك وفد الولايات المتحدة .

وأخيرا ، فاننا ننطلق من الافتراض القائل بأن الحكم الوارد في الولاية ، والمتعلق باحراز المزيد من التقدم صوب اجراء مفاوضات بشأن حظر التجارب النووية ، يرمي الى تحضير مفاوضات فعلية . ويمكن أن تكون الولاية الحالية ، التي ستغطي الجزء الثاني من دورتنا لهذا العام ، خطوة اولى في هذا الاتجاه . ويمكننا ، في السنة المقبلة ، أن نخطو خطوة أخرى الى الامام باعتماد ولاية أكثر شمولا . ويمكن للوثيقتين CD/259 و CD/181 ، اللتين تعكسان ، على التوالي ، موقفي مجموعة البلدان الاشتراكية ومجموعة ال ٢١ ، ان توفرا خطوا توجيهية ملائمة لهذا الولاية الجديدة .

وختاماً ، أود أن أعرب عن أمني في أن تساهم كل الوفود ، بطريقة بناءة في أعمال الفريق العامل المقبل لحظر التجارب الشامل . وإذا تورط هذا الفريق في مناقشة مجردة حول قضايا التحقق والامتثال ، فإن ذلك لن يفيد أحداً ، بل سيعود بالخسارة على الجميع . ولا يمكن أن يؤدي اتباع مثل هذا النهج ، كما نعلم من تجربتنا الطويلة ، إلا إلى عرقلة احراز أي تقدم على طريق فرض حظر شامل للتجارب . وقد يعود ذلك بالفائدة على القوى التي ترغب في استحداث أسلحة نووية جديدة للرفع من مستوى " قواتها الرادعة " ، للتستر على موقفها الحقيقي إزاء حظر التجارب الشامل . ونظراً لاستعداد وفدي للاضطلاع بدور فعال في الفريق العامل ، فإنه سيواصل بحزم رفض أية محاولات تبذل في هذا الصدد .

وفي الختام ، أود أن أعرب لكم ياسيادة الرئيس ، عن شكرنا لكم ولجميع المندوبين ، وخاصة أولئك الذين تعاونوا معنا وتعاونوا وثيقاً للغاية ، في فريق الصياغة ، والذين جعلوا التوصل إلى هذه النتيجة ، بفضل أنشطتهم ومواقفهم ، أمراً ممكناً . وقد أعجبت ، أعجاباً خاصاً ، بأولئك المندوبين العديدين ، وأنا أعرب لهم عن اعترافي بالجميل حيث أنهم لم يظهروا ، في أية مرحلة من الجهود التي بذلناها ، أي علامات للشك في الحقيقة الموضوعية المتمثلة في أن البلدان الاشتراكية تدافع ، دائماً ، وبنزاهة ، عن قضية نزع السلاح ، وفي أنها لم تحل أبداً ولن تحول دون احراز تقدم في هذا الاتجاه ، بل إنها لا تدخر جهداً للمضي قدماً على الطريق المؤدية إلى مفاوضات حقيقية واتفاقات محددة بشأن تدمير فعالة لنزع السلاح .

السيد تاكا هاشي (اليابان) : سيدى الرئيس ، أود في ختام الدورة الربيعية لهذه اللجنة ، أن أتحدث في ايجاز ، باسم وفدي ، عن بند جدول الأعمال الذي يعلق عليه وفدي أهمية عظمى ، ألا وهو حظر التجارب النووية .

إن وفدي يرحب بإنشاء الفريق العامل المخصص المتصل بهذا البند من جدول الأعمال ، والذي تم اعتماد ولايته اليوم . وقد اعتبرت حكومتي ، دائماً ، التوصل إلى ابرام معاهدة لحظر التجارب الشامل أحد التدابير التي تحظى بأولوية قصوى في ميدان الحد من الأسلحة ونزع السلاح . وبالرغم من تأييدنا للمفاوضات الثلاثية بشأن الحظر الشامل للتجارب ، فإننا لم نتوقف أبداً عن التشديد على ضرورة ابرام مثل هذه المعاهدة ، من خلال اجراء مفاوضات حقيقية متعددة الأطراف في اطار هذه اللجنة .

وفي ٢٣ شباط / فبراير من هذا العام ، أعاد رئيس وفدي التوكيد على النداء الذي وجهناه من أجل التسرع في مفاوضات متعددة الأطراف ، في اطار هذه اللجنة ، بغية التوصل إلى الحظر الشامل للتجارب في أقرب الآجال الممكنة . وقد أعرب ، في هذا الصدد ، عن تشبته بالأمل في إمكانية التوصل إلى توافق في الآراء من أجل انشاء فريق عامل ، أو هيئة فرعية أخرى ، تابعة للجنة ، لمعالجة هذه المسألة بأكثر الطرق فعالية وتعمقاً .

وفي هذا الصدد ، نرحب بمبادرة وفد الولايات المتحدة ، كما أعلن عنها السفير فيلدرز ، في ١١ آذار / مارس ، بوصفها خطوة حامية إلى الامام .

ومنذ ذلك الحين ، شارك وفدي مشاركة نشيطة في صياغة ولاية ممكنة تمنح للفريق العامل المقترح انشاؤه .

واحقاقا للحق ، فاننا رأينا ، في عملية الصياغة ، بادرة توفيقية ذات شأن من قبل كل الوفود المعنية .

وقد رأى وفدى ، مثله في ذلك مثل وفود عديدة أخرى ، خاصة وأن المدة التي تفصلنا عن الدورة الاستثنائية الثانية القادمة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح لا تتجاوز بضعة أشهر ، بانه ينبغي لنا أن نغتنم كل الفرص للمضي قدما صوب ابرام معاهدة لحظر التجارب الشامل .

وقد أيد وفدى مشروع الولاية ، الذي كثيرا ما يشار اليه في هذه اللجنة بالمقترح " J-1 " والذي يتضمن اكثر العناصر تشيرا بالخير ، فيما يتعلق بالتوصل الى توافق ممكن في الآراء ، حتى ولو كان هذا التوافق لا يرضي الجميع تماما .

وفي هذا الصدد يضم وفدى صوته الى صوت الوفود الاخرى التي أعربت عن اعترافها بالجميل للجهود المضنية التي بذلها الممثل الشخصي للامين العام السفير جايبال ، في وضع مشروع النص هذا .

وقد لا تكون الولاية التي تم اعتمادها اليوم بالاتساع أو بالوضوح الذي كنا نأمله . والواقع ، انها تختلف عن مختلف مشاريع النصوص التي أعدتها وفدى ، كيما ينظر فيها فريق الصياغة . فقد جاء نتيجة حل توفيقى ارتضاه الجميع . غير أنه يشكل ، بالفعل ، نقطة انطلاق طيبة جدا ، ويتيح الفرص للمستقبل .

ويوصفي ممثلا لأحد الوفود التي دعت ، دائما ، الى ابرام معاهدة لحظر التجارب الشامل ، كخطوة نحو نزع السلاح النووى ، أود أن أعرب عن عزم وفدى على المشاركة ، مشاركة نشطة ، في أعمال الفريق العامل ، والمساهمة في دفع عجلة أعمال هذه اللجنة الى الامام ، في دورتها الصيفية القادمة .

السيد ايجيوويرى (نيجيريا) : سيدى الرئيس ، في الوقت الذي نستعد فيه لاختتام أعمال الجزء الأول من دورة لجنة نزع السلاح لعام ١٩٨٢ ، أود ، فقط ، أن أضم صوتي الى أصوات أولئك الذين سقى أن هنؤوكم تهنئة حارة على الانجازات الهامة ، رغم تواضعها ، التي تحققت في ظل رئاستكم القديرة .

يذكر حضرات المندوبين الموقرين ، الحاضرين هنا ، أنني بدأت بياني ، الذي ألقيته في الجلسة العامة المعقودة في ٨ نيسان / ابريل ١٩٨٢ ، قائلا ، بأن شهر نيسان / ابريل هو شهر حسن الطالع بالنسبة لي ، اذ اني من مواليد هذا الشهر . والشاهد على هذا الاعتقاد هو توافق الآراء الذي توصلنا اليه اليوم في هذه اللجنة ، بشأن قضية حظر التجارب النووية التي طال عليها الزمن . ويود وفدى أن يعرب عن اعترافه الصادق بالجميل لمجموعة البلدان الاشتراكية التي برهنت ، منذ قليل ، على روحها التوفيقية ، بالموافقة على ولاية ارتضتها للفريق العامل المخصص لمعالجة البند ١ من جدول أعمال اللجنة .

وهذا المقرر هام من نواح كثيرة ، لا في اطار المسيرة الطويلة المسيرة المؤدية الى البدء في مفاوضات متعددة الاطراف حول حظر التجارب النووية فحسب ، ولكن أيضا ، نظرا لحاجة هذه اللجنة الى ادخال تعبير جذرى على وصح بدأت فيه موتوقيتها ، بوصفها المحفل المتعدد الأضراسى الوحيد لمعالجة مسائل نزع السلاح ، في التضاؤل .

ولا يخفى أن هذه المرونة التي أظهرتها الدولتان العظيمان ، تشكل خطوة في الاتجاه الملائم ، وبأمل وفدى ألا تستبعد المفاوضات التي ستشرع فيها هذه اللجنة في الجزء الثاني من دورة عام ١٩٨٢ ، النظر بالتفصيل في المقترحات القائمة والأفكار والمبادرات الجديدة التي ستسمح باحراز تقدم نحو ابرام معاهدة لحظر التجارب التامل .

وينبغي أن تكون الدورة الاستثنائية الثانية ، في رأى وفدى ، محفلا يتم فيه تنسيق مختلف المواقف وآراء الدول ، وخاصة مواقف وآراء الدول الحائزة للأسلحة النووية . ونحن نأمل ، صادقين الا تتحول الدورة الى حلبة لسياسات الحرب الباردة والمجابهة ، حيث أن ذلك سيؤدي ، حتما ، الى التأثير تأثيرا معاكسا على مداولاتنا خلال دورة لجننتنا الصيفية .

وأخيرا ، أود أن أشكر زملائي في فريق الصياغة ، والوفود الاخرى ، وأمين اللجنة الموقر ، السفير جايبال ، اذ أن جميعهم ساهموا مساهمة لا يستهان بها ، في تحقيق هذا الانجاز الهام اذ لم يتمكن أى فريق ، في رأى ، من التوصل تماما ، الى الاهداف التي رسمها لنفسه . ونحن أعضاء مجموعة الـ ٢١ ، نتوقع من المقترح الذى أطلق عليه اسم " ١-٢ " ، والذي أصبح الآن يعرف باسم ورقة العمل رقم ٦٧ ، أن يكون أكثر دقة ووثوقا بالمسألة ، غير أننا اضطررنا الى الموافقة على تغيير هدفنا الأصلي تغييرا كبيرا . كما انني أتوقع أن تقبل المجموعة الغربية والمجموعة الاشتراكية ، بوحى من ربح " التنازلات المتبادلة " ورقة العمل رقم ٦٧ بوصفها حلا وسطا . ويشعر وفدى بالسرور ، ان لم أقل بالعجب ، نظرا للأثر الايجابي لندائنا المتواضع الذى رفعناه ورفعته الوفود الأخرى .

السيد ساران (الهند) : سيادة الرئيس ، يود وفدى أن يعرب عن ارتياحه للتمكن ، أخيرا ، من التوصل الى توافق في الآراء حول ولاية مائة تمنح لفريق عامل مخصص لحظر التجارب النووية . ونحن نقدر الجهود التي لا تكل ، والتي بذلتوها أنتم ، ياسيادة الرئيس ، وسلفكم الموقر ، السفير ألبسي ، سفير ايطاليا ، في هذا الصدد ، ولروح التوفيقية والمرونة اللتين أظهرتهما ، فيما أعتقد ، كل الوفود ، حسب أفضل التقاليد السائدة في لجننتنا . وليس من الضروري أن نضيف ، ياسيادة الرئيس ، أن الوفد الهندى يشاطركم تمام المشاطرة ، المشاعر التي أعربتم عنها بشأن الدور الرئيسى الذى اضطلع به السفير جايبال في التمكين من التوصل الى هذا الحل الوسط . كما اننا متهيجون ، بشكل خاص ، نظرا لموافقة مجموعة الوفود الاشتراكية ، بعد امعان التفكير ، على تفسيرنا للولاية التي اعتمدها . وقد تمثل موقفنا ، منذ البداية ، ونود أن نتدد على ذلك مجددا ، في ان قضايا التحقق والامثال المتصلة بحظر التجارب النووية ، وكذلك ، في الواقع فيما يتعلق بأى تدبير من تدابير نزع السلاح ، لا يمكن أن ينظر اليها بمعزل عن قضايا مدى انطباق الحظر المقترح ، ومدته ، وبيده نفاذه ، والا كان كل ما نقوم به عملية اكااديمية عقيمة . وفي رأينا أن الولاية ، التي اتفقنا بشأنها ، تراعي تماما العناصر الأساسية الثلاثة التي شدد عليها وفدى منذ البداية . وتتمثل هذه العناصر فيما يلي : أولا ، ان أى ولاية من هذا النوع ينبغي أن تعترف بدور اللجنة بوصفها ، الهيئة التفاوضية المتعددة الاطراف الوحيدة في ميدان نزع السلاح ، بما في ذلك ما يتعلق بحظر التجارب النووية . ثانيا ، ان دراسة القضايا المتصلة بالتحقق والامثال لا يجب أن تستبعد دراسة القضايا المتصلة بالجوانب الاخرى لحظر التجارب النووية . وأخيرا ، يجب على الولاية أن تؤدى الى ابرام فعلي لمعاهدة حول هذا الموضوع . اذ اننا لم نقبل هذه الولاية الا بهذه الشروط رغم أن موقفنا الحالي يظل كما بيناه في الوثيقة CD/181 .

ويود وفدي ، أيضا ، أن يتحدث عن تقرير الفريق العامل المخصص للأسلحة الاتعاية .
اذ يرى وفدي أن التمييز الوارد في هذا التقرير بين ما يسمى الاسلحة ومواضيع المفاوضات الأخرى ،
داخل الفريق العامل المخصص ، تمييز مفتعل ، ينحرف عن ولاية هذا الفريق الواضحة الدقيقة .
اذ أن موضوع مفاوضات لا يعد وأن يكون وضع مشروع اتفاقية بشأن حظر استحداث ، ونتاج ، وتخزين
واستخدام الاسلحة الاتعاية .

وختاما ، أود أن أعرب لكم ، يا سيادة الرئيس ، عن تهاني وفدي الحارة على نجاح الجزء
الأول من الدورة الحالية للجنة . اذ اننا تمكنا ، بفضل حكمتكم وطول صبركم ، وكياستكم من قيادة
سفيتنا الى شاطئ الأمان ، رغم ان ذلك قد حدث بعد يوم من الموعد المضروب .

السيد جاهاكودي (سرى لانكا) : هل تسمحون لي ، يا سيادة الرئيس ، في أواخر هذه

الدورة الطويلة الشاقة ، بأن ابدى بضع ملاحظات ، فيما يتعلق بأعمالنا ، خلال الثلاثة أشهر الأخيرة
وأود أن أتطرق الى جانبين اثنين من الامور التي حاولنا أن نحققها خلال هذه الدورة .

ويتصل أول هذين الجانبين بالهوية الواسعة القائمة بين ما حققنا أو لم نحقق من نتائج
ضمن هذه اللجنة وبين تطلعات وآمال مئات الملايين من البشر خارج اللجنة . وكما نعلم ، فإن
الرأي العام العالمي يأمل عن حق وبشكل متزايد ، منذ انشاء اللجنة ، في أن تتوصل ولو جزئيا ،
الى التفاوض على اتفاقات لنزع السلاح من شأنها أن تخفف من حدة المخاوف المعرب عنها ، بشكل
واضح للغاية ، في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الاولى ، ولم تفتأ حكومات وشعوب كل بلدان
العالم تمارس الضغوط كيما تقوم لجنة نزع السلاح بتحقيق شيء ملموس ، على الطريق نحو انهاء سباق
التسلح النووي ، والمساعدة على البدء في عملية نزع السلاح النووي . وبالإضافة الى ذلك تم توجيه
طلبات متكررة تقضي بتحقيق بعض التقدم في التفاوض على اتفاقات أخرى لنزع السلاح .

ومع ذلك ، تتضح لنا ، لدى النظر في التقرير الذي أعدناه للدورة الاستثنائية الثانية ،
كما تتضح لكل الذين يطالعون هذا التقرير خارج اللجنة ، ضالة النتائج التي حصلنا عليها . ولذا
كان من الضروري أن نفكر في السبب الكامن وراء ضالة هذه الانجازات . ومن الواضح ، بالنسبة للذين
اشتركوا في أعمال اللجنة ، ان عدم احراز نتائج لا يعود الى قصور الجهود المبذولة أو الى عدم
متابعة الوفود . فقد شاهدنا في هذه الدورة ، فيما أعتمد ، وفي الدورات السابقة ، توجيه قدر كبير
من الأعمال العسيرة الملزمة صوب تحقيق النجاح . ولم يكن العامل المقيد الرئيسي هو اجراءات
اللجنة أو عضويتها ، أو عدم مساهمة أعضائها . بل ان أصل المشكلة يكمن في أنباء أخرى . وقد
سمحنا ، مرارا وتكرارا ، ان ما يفتر اليه هو الارادة السياسية اللازمة للتفاوض من جانب بعض
الدول الاعضاء . وكلما انعدمت هذه الارادة السياسية ، تعذر تحقيق أي شيء . وقد بينت أعمال
لجنتنا ، خلال هذه الدورة ، بوضوح ، أن ذلك هو الشأن بالفعل .

ان الارادة السياسية لا يمكن أن تأتي الا من العقل . وعليه ، فإن المعركة من أجل نزع
السلاح ، لا يمكن كسبها الا في عقول اولئك الذين يحددون السياسات . ونحن ، بوصفنا مثليسي
الحكومات في هذه اللجنة ، لا نقوم الا بتنفيذ التعليمات التي ترد الينا ، والتي تستند الى السياسات
التي احتارت حكوماتنا تنفيذها . وعليه ، فإن من الطبيعي ، تماما ، انه طالما استمر الاعتماد على
النظريات البالية المتعلقة بالردع ، والتكافؤ ، والتفوق للحفاظ على الامن وصون السلم ، فإن فرص
التخيير في ارادة المضي قدما نحو نزع السلاح ، ضئيلة . وقد اتضح دائما ، أن تحقيق شيء يذكر

في لجنتنا أو في غيرها من أجهزة مفاوضات نزع السلاح أمر غير ممكن ، ما لم يحدث تغيير في الإرادة والموافق . ويمكن بالطبع ، اتخاذ تدابير صغيرة محدودة ومؤقتة ؛ فيما يتعلق بالحد من الأسلحة ، ولكن الخطوات الحاسمة التي لا بد منها على طريق نزع سلاح نووي حقيقي ، ونزع سلاح عام كامل ، لن تتخذ إلا إذا حدث تغيير في الإرادة والموافق . ولا يمكن للنمور ، في عالمنا هذا ، أن تصبح من آكلات العشب ، ولكننا نأمل ، بالفعل ، في أن تتغير الأمور بعض الشيء إلى أفضل بحلول شهر آب / أغسطس من هذا العام ، في العقول والارادات من أجل اجراء مفاوضات حقيقية لنزع السلاح في اطار هذه اللجنة .

والمسألة الثانية التي أود أن أثير اليها هي البند ١ من جدول أعمالنا . فقد كان نزع السلاح النووي أحد المشاغل الرئيسية في هذه اللجنة خلال الفترة الماضية التي تزيد عن ثلاث سنوات . وقد تم إيلاء حظر التجارب النووية أولوية عالية . فبعد محاولات طويلة للاتفاق على انشاء فريق عامل تسند اليه ولاية ملائمة ، لمعالجة هذا البند ، يمكننا الآن أن نأمل في الحصول على مثل هذا الفريق العامل حيث تم اعتماد ولايته بتوافق الآراء ، والحق أقول ، أن الولاية الممنوحة للفريق العامل المخصص لحظر التجارب النووية ليست ، تماما ، الولاية التي كان وفدي يود أو يرغب في الحصول عليها . غير أننا ، الى جانب الدول الأعضاء الأخرى في مجموعة الـ (٢١) ، كنا مستعدين دائما ، لقبول ولاية تستجيب لمشاغلتنا ، ويمكن اعتمادها بتوافق الآراء ، في هذه اللجنة . ويود وفدي أن يعرب عن شكره الحار لكم ياسيادة الرئيس ، وللسفير ألبسي رئيسنا لشهر آذار / مارس ، وللسفير جايبال ، للعمل الذي قمتم به ، بتفان ، وبشكل مكثف ، بغية التوصل الى حل هذه المشكلة الصعبة . كما أود أن أعرب عن شكرنا الحار لكل الوفود التي أظهرت قدرا كبيرا من المرونة والتعقل ، الأمر الذي مكن هذه اللجنة ، قبل اختتام هذه الدورة ، من اتخاذ مقرر بشأن انشاء فريق عامل تسند اليه ولاية مقبولة ، وفي رأيي أن هناك امكانية حقيقية للاضطلاع ، على أساس هذه الولاية ، بأعمال يمكن أن تؤدي الى ابرام معاهدة لحظر التجارب الشامل ، اذا أخذ في الحسبان بيانكم اليوم ، وكل التفسيرات ، والتعليقات ، والتعاريف التي قدمت .

وفي الختام ، حل لي أن أقول اننا كنا نأمل في الحصول على نتائج ملموسة أكثر في هذه الدورة ، ولكن ذلك قد تعذر . ونحن نأمل أن تعطي الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة زخما جديدا وأن تسمح للجنة باحراز نجاح أكبر في دورتها الصيفية .

سيدى الرئيس ، أود أن أضم صوتي الى اصوات المتحدثين الذين سبقوني ، والذين أعربوا لكم عن كبير عرفانهم لكم ، للمساهمة القيمة التي أسهمت بها في هذا العام ، في دفع عجلة أعمال اللجنة ، وفي الحصول على قدر من توافق الآراء في أعمالنا . فقد أسهم صبركم وتوجيهكم ، بشكل أساسي ، في تحقيق النجاح الضئيل الذي أحرزناه في هذه اللجنة .

السيد رود ريفيس نافارو (فنزويلا) (الكلمة بالاسبانية مترجمة عن الانكليزية) :

السيد الرئيس ، اسمحوا لي قبل كل شيء أن أهنئكم على الطريقة التي أدركتم بها أعمال اللجنة طوال شهر نيسان / ابريل . لقد طلبنا ادراج اسمنا في قائمة المتحدثين لهذا اليوم بسبب المقرر البالغ الأهمية الذي اعتمده لتوها لجنة نزع السلاح اذ قررت انشاء فريق عامل للبند الأول من جدول أعمالنا ، المعنون " حظر التجارب النووية " مع ولاية يمكن أن يقبلها جميع أعضاء هذه اللجنة . ويود وفدي الاعراب عن شديد ارتياحه من تواتر امكانية اتخاذ هذا القرار ، وتجنئكم ، السيد

الرئيس ، وسفير إيطاليا السيد أليسي لقيامكم بالمفاوضات التي أفضت الى هذا الاتفاقى . كما نسود تقديم تهانينا الى الوفود التي اشتركت عن كتب أكبر في العملية التفاوضية ، والى لجنة نزع السلاح ، بالطبع ، والى السفير جايبال ، الممثل الشخصي للأمين العام .

السيد تيريفي (اثيوبيا) : السيد الرئيس ، القصد من بياني في هذه المرحلة الختامية من دورتنا الربيعية هو التأكيد على موقف وفدى من بعض النقاط ، وشرح الطريقة التي نقيم بها تقدم أعمال لجنة نزع السلاح التي اعتمدنا الآن تقريرها الخاص لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح .

منذ الدورة الاستثنائية الأولى في أيار / مايو ١٩٧٨ ، ولجنة نزع السلاح تجرى مفاوضاتها في محيط متغير بل ومزعج في بعض الأحيان . ويمكن أن يلاحظ المرء أن عام ١٩٧٩ ، العام الذى يلي مباشرة الدورة الاستثنائية الأولى ، ربما كان أكثر الأعوام انتاجية من حيث تخاصب الأفكار وتبادل الآراء بشكل صحي عن تدابير نزع السلاح ، ولا سيما نزع السلاح النووى . وخلال هذه الفترة قامت مجموعة ال ٢١ على الأخص بحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على اتخاذ تدابير أكثر واقعية لنزع السلاح . وتمسكت المجموعة في ورقات عملها بالحاجة الى انشاء أفرقة عاملة تعنى بنسود محددة من جدول الأعمال . كما تحت المجموعة الأطراف في المفاوضات الثلاثية لحظر التجارب النووية ، على اعلام لجنة نزع السلاح بالتقدم المحرز في مفاوضاتها ، واشراك لجنة نزع السلاح في هذه المفاوضات اشراكا مباشرا ونشطيا بدرجة أكبر . والتمست أيضا تقديم ايضاحات عن القضايا التي لم يت فيها بعد . وكررت مجموعة ال ٢١ رجاءها للولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية باستئناف واكمال مفاوضاتهما الثنائية بشأن اتفاقية للأسلحة الكيميائية . ولسوء الحظ ، لم تكن الاستجابات لهذه الالتماسات مما يبعث دائما على الرضى . وقد توقفت الآن المفاوضات الثنائية والثلاثية ، وحالت بذلك بين اللجنة وبين صبا اهتمامها على أهم بندين في جدول أعمالها . كما جرت محاولات لقلب ترتيب الأولويات في الوثيقة الختامية .

هناك أنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل تتشر وتستحدث ، بما في ذلك القنبلة النيوترونية وأنواع من الأسلحة الكيميائية أرفع تظورا . حتى لقد تصاعد الخطر من نتوب حرب نووية تصاعدا كبيرا . وفي وجه ذلك كله ، تقوم مظاهرات جماهيرية اعرابا عن معارضة التصعيد المستمر في تطوير التسليح النووى كما ونوعا ، وضد سياسة اعداد المسرح لاحتمال نتوب حرب نووية . والناس في جميع أرجاء العالم يدعون الى وقف سباق التسليح ، والى ازالة الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل ازالة كلية والى تجميد تجارب الأسلحة النووية . وهناك تخصصات ومنظمات ذات شأن ودراية واسعة طعننت في سلامة مذاهب الردع النووى . ويبدو أن هذه الحركة الجماهيرية التلقائية لا يمكن أن تمضي دون أن تثير الاهتمام ، وعلى الأخص لأن تعبئة الرأى العام العالمي لصالح نزع السلاح هدف من أهداف الدورة الاستثنائية الثانية القادمة المكرسة لنزع السلاح والتي يتضمن جدول أعمالها بنودا كالأشطة التعليمية والتدريبية والاعلامية ذات الصلة بنزع السلاح . ولذلك يعرب وفدى عن الأمل في امكانية اقناع بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية برفص قبول نظريية ما يدعى " بالحرب النووية المحدودة " لأنه لن يكون هناك كاسب في هذه الحرب .

ويعتقد وفدى أن النظر في برنامج شامل لنزع السلاح بقصد اعتماده هو أحد أهم الواجبات التي تعالجها الآن لجنة نزع السلاح . وأن تقرير الفريق العامل المخصص المدرج في التقرير

الخاص المقدم من اللجنة الى الدورة الاستثنائية الثانية هو وثيقة جديدة الاشارة والدراسة الدقيقة ويؤيد وفد اتم التأييد المقترح الذي يذهب الى أنه ينبغي لهذا البرنامج ، كي يكون واقعيا ، أن يتضمن أطرا زمنية ، وأهدافا واضحة التحديد ، وصادق وأولويات للتفاوض بشأنها . لقد انتظر العالم بقلق أكثر من عقدين ليرى بداية برنامج شامل كالذي نحاول الآن وضعه . وان اطارا زمنيا لا يتعدى عام ٢٠٠٠ يعتبر ، لذلك السبب ، أمرا معقولا . ويرجو وفد مخلصا ، وبالروح التي تتجلى في الوثيقة الختامية ، أن يتوقف التحسين والتطوير النوعيان لمنظومات الأسلحة النووية ، وأن يعقب ذلك وقف انتاج جميع هذه الأسلحة ، ومنظومات اطلاقها ، وأن يفضي الأمر في النهاية الى برنامج مرحلي شامل لخفض المخزونات خفضا تدريجيا ومتوازنا بهدف ازالة هذه الاسلحة ازالة كاملة ونهائية في أقرب وقت ممكن . ان الجمعية العامة رجحت لجنة نزع السلاح في القرار ١٥٢/٣٥ ياء ، والقرار ٩٢/٣٦ واو مواصلة مفاوضاتها بشأن وضع برنامج شامل لنزع السلاح لتقديمه اليها في دورتها الاستثنائية الثانية . وان الفرع الوارد عن برنامج نزع السلاح في التقرير الذي اعتمدها لتونا ، وان كان لا يخلو تماما من الأوقاس المعقوفة ، الا أنه يمثل أكثر من سنتين من العمل الساق . ويقدر وفد أعظم التقدير القيادة القادرة التي توفرت للفريق العامل المخصص في شخص سفير المكسيك السيد غارسيا روبيس . ويعرب وفد عن الأمل في أن يتم التفاوض بشأن المسائل التي لم يبت فيها والمتصلة بتدابير البرنامج ومراحله وطبيعته تفاوضا جديا في المستقبل .

السيد الرئيس ، لقد وصلنا الآن ، بفضل جهودكم التي لا تعرف الكلل وكذلك جهود السيد أليسي ، الى توافق في الآراء نتجت عنه ولاية لفريق عامل مخصص لمعاهدة حظر التجارب النووية . ويبدو لي أن هذا التوافق في الآراء انما كان ممكنا ليس فقط بسبب الموقف المرن الذي اتخذته مجموعة ال ٢١ ، ولكن أيضا لروح التعاون والتراضي التي بدت عن مجموعة البلدان الاشتراكية ولا سيما في الاجتماع الاستشاري الذي عقد برثاستكم هذا الصباح . ويقدم وفد التهنية لجميع من أسهم في هذا النجاح . وهذه الولاية ، كما يفهم ذلك وفد ، سوف تمكن الفريق العامل المخصص من التفاوض ، بالروح التي تسود في وثيقة مجموعة ال ٢١ ، بشأن القضايا المتصلة بالنطاق والتحقق والامتثال والشروط النهائية والعناصر الأخرى التي قد تحت في مشروع للمعاهدة ، وفي معاهدة قد تفضي كما هو المأمول الى حظر عام وكامل يفرض على تجارب الأسلحة النووية . كما أن من المفهوم لوفد أن الفريق العامل المخصص سيأخذ في الحسبان ، لدى اعداد مشروع المعاهدة جميع المقترحات الحالية والمبادرات المقبلة . بهذه الروح ، السيد الرئيس ، ينضم وفد الى بيانتكم الذي يعرب عن التقدير لجميع تلك الوفود التي أبدت روحا من التراضي والتعاون في أعمالنا . وأحيرا ، يسر وفد الاشارة الى التقدم الذي أحرز في الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية ، برئاسة سفير بولندا السيد سويكا ، وفي الفريق العامل المخصص للأسلحة الاشعاعية برئاسة السفير فيخنير ، وفي الفريق العامل المعني باتخاذ تدابير دولية فعالة لجعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في مأمن من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضد ها ، الذي ظل يرأسه بجدارة كبيرة سفير باكستان السيد أحمد .

السيد دون نانجيرا (كينيا) : السيد الرئيس ، أعضاء الوفود الموقرين ، ان هذه الدورة للجنة نزع السلاح على وشك أن تنتهي ، وأود أن أسمح لنفسي بالاعراب عن خالص التقدير والارتياح الذي يكنه وفد للطريقة اللامتحيزة التي وجهتم بها ، السيد الرئيس ، مداولاتنا طوال رئاستكم للجنة . لقد حدثت في مفاوضاتنا ، كما تعلمون ياسيد ، تطورات مثيرة ولا سيما في الأيام

الأربعة الأخيرة أو زهاء ذلك ، ولحسن الحظ ، فان نتيجة جهودكم التي لا تعرف الهوادة لم تكن سلبية تماما في آخر المطاف ، وخاصة بالقياس الى خلفية المناقشات التي أجريناها منذ أن اجتمعنا هنا في ٢ شباط / فبراير الماضي .

واسمحوا لي أيضا ، ياسيدى ، بالاعراب عما يخالج وفدى من شعور الامتنان لسلفيكم ، سفيرى ايطاليا وايران السيدين أليسي ومحلاتي ، وكذلك لسفراء المكسيك وجمهورية ألمانيا الاتحادية والباكستان وبولندا الذين عملوا كرؤساء للأفرقة العاملة الأربعة . وأود الاشادة أيضا بأمين اللجنة ، السفير جايبال وموظفيه جميعا ، وكذلك بالمرجمين الفوريين على ما أدوا اليها من خدمات جلبي في الأتھر الثلاثة الماضية .

وليس في نية الوفد الكيني التقدم بتقييم تام لأعمال لجنة نزع السلاح بيد أنه يجب علي أن أكرر احدى وجهات نظرنا المركزية ، أى ، أن هناك تغفرت لا تزال توجد في الطابع التفاوضي للجنة نزع السلاح وأنه يجب أن تتصدى هذه اللجنة تصديا تاما لهذه المسألة . ان دورة الجمعية العامة الاستثنائية القادمة المكرسة لنزع السلاح ستقدم اليها فرصة طيبة لهذا العرض ، وأمل ، ونحن نراجع ونقيم تنفيذ توصيات الدورة الاستثنائية الاولى ، أن نولي خاص الاهتمام ، المتطلب الحيوى في أن تكون اللجنة هي المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد ، لاجراء مفاوضات موضوعية ، وليس مجرد مجموعة للتداول في قضايا نزع السلاح وأن نعقد العزم على تنفيذ هذا المتطلب ، واعتقد بدرجة أكثر ايجابية ، أن اللجنة توصلت في دورتها الراهنة الى اتفاقى بشأن المجالات الهامة من أعمالها وأنه لا ينبغي لهذه المقررات أن تغيب عن الذهن بل أن يتم البناء على أساسها ، ليس فقط أثناء الدورة الاستثنائية الثانية ولكن أيضا طوال دورة اللجنة الصيفية لعام ١٩٨٢ وما بعدها . وأحد هذه المجالات ، ولعله أفضل انجازات الدورة ، هو الاتفاق الذى توصلنا اليه بشأن التقرير الخاص المقدم من اللجنة الى دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية . وهو ، في رأيي ، تقرير متوازن ، وان كان يعوزه طابع التقدم بالتوصيات ، الذى كان وفدى يود أن يراه في تقرير كهذا ، ليس من المألوف تقديمه الا مرة واحدة كل خمس سنوات . ولذلك ، وبينما يتوافق التقرير الخاص في هيكله ومضمونه مع الطابع الخاص الذى من المفترض أن يرتديه ، على أساس المبادئ التوجيهية التي أعطتها اللجنة لى بداية هذه الدورة ، فقد كان ينبغي له أن يقدم بعض توصيات محددة وعملية تنظر فيها الجمعية العامة في الدورة الاستثنائية الثانية بدل أن يقتصر على مجرد بيان " حالة مفاوضات نزع السلاح منذ الدورة الاستثنائية الأولى " بشكل موجز .

وهناك اتفاق آخر يلقى كل الترحيب ، تم التوصل اليه بشأن انتاء فريق عامل مخصص لحظر التجارب النووية ، على أساس المقترح الوارد في ورقة العمل رقم ٦٧ ، المؤرخة في ٢١ نيسان / ابريل ١٩٨٢ ، التي أعد ها السفير جايبال عقب مشاوراته مع نتي الوفود . ولقد رحبنا بهذا التطور الايجابي ترحيبا خاصا ، لأنه يمس قضية أنفقت اللجنة عليها قسطا كبيرا من الوقت ، سواء بشكل رسمي أو غير رسمي ، أثناء دورتها الراهنة . ولذلك ، فقد قرر وفدى أن لا يعترض طريق انتساء فريق عامل على أساس ورقة العمل رقم ٦٧ ، لا لأن المقترح حد ذاته قدم أفضل ولاية للفريق العامل المعني بالحظر التامل للتجارب ، ولكن لأسباب أربعة شكل أساسى . أولها ، أن وفدى خلص الى استنتاج مفاده أن المقترح الوارد في ورقة العمل رقم ٦٧ قد يقدم أفضل فرصة حتى الآن للوصول الى توافق في الآراء . وثانيها ، أن الولاية في ذلك المقترح ولاية مفتوحة ، أى أنها ستمكن الفريق العامل ، بمجرد انتائه ، من مناقسة جميع القضايا المتصلة بالبند ١ من جدول أعمال

اللجنة • وثالثها ، أن المقترح لا ينتقص بأى حال من الأحوال من صحة موقف مجموعة الـ ٢١ ، وبلدى
عضو فيها ، الوارد فى الوثيقة CD/181 ، المؤرخة فى ٢٤ نيسان / أبريل ١٩٨٢ • وأخراها ، أنسنى
أعتقد اعتقادا قويا بأنه لا يجب أن يمتنع على هذه اللجنة ، بوصفها المحفل التفاوضى المتعدد
الأطراف لنزع السلاح ، المعترف به من المجتمع الدولى وطبقا للفقرة ١٢٠ من الوثيقة الختامية
للدورة الاستثنائية الأولى ، ممارسة حقها المشروع وواجبها المقابل فى الاضطلاع بمفاوضات متعددة
الأطراف بشأن معاهدة لحظر جميع تجارب الأسلحة النووية • وأعتقد أنه لا ينبغي أن يسمح
لسياسات التكتلات والمناورات والمجابحة العسكرية للحلفين العسكريين والدولتين العظميين أبدا
بأن تجعل من لجنة نزع السلاح ضحية لها • ولا ينبغي لها مطلقا عرقلة قضية نزع السلاح وطابعها
الشامل • كما لا ينبغي للجنة نزع السلاح نفسها أن تتحول الى ساحة معركة للمقاصد الأيديولوجية
وما يتصل بها • وهناك ، كما أعلمنا بذلك النارحة سفير سرى لانكا قول مأثور فى سرى لانكا مفاده
" انه عندما يمارس الحب فىلان يكون العشب أكثر المتضررين " • هذا هو القول المأثور فىسى
سرى لانكا • ولكن هناك قول مأثور آخر فى اللغة السواحيلية مفاده " انه عندما يتصارع فىلان
يكون العشب أكثر المتضررين " • فما الذى يمكن أن يحصل لوأن الفيلة كان لها أن تتصارع وتمارس
الحب فى آن معا ؟ وفى اطار اللجنة ، عندها ، سيكون العشب هو اللجنة نفسها ، ومجموعة
الـ ٢١ • ولهذا السبب ، فإننا سنؤيد كل حركة محسومة لتمكين اللجنة من التفاوض على معاهدة
لحظر الأسلحة النووية •

هناك اتفاقات تم التوصل اليها أثناء هذه الدورة فيما يتعلق بشأن بنود أخرى تضمنت ،
بوجه خاص ، اتفاقا بشأن وضع نص موحد للبرنامج الشامل لنزع السلاح ، وجميع هذه الاتفاقات ،
كما قلت من قبل ، تلقى الترحيب من وفدى • ومن الجلي أننا كنا نود أن نرى تقدما بدرجة أكبر فى
حظر شامل يفرض على التجارب ، ولكن ذلك لم يمكن تحقيقه فى ظل هذه الظروف • وآمل أن يكون
فى تقبل الفكرة بفرض حظر شامل للتجارب على مراحل ، ما يفضى الى قبول المفاهيم الأخرى لحظر
شامل يفرض على التجارب ، بما فى ذلك على الأخص المسائل المتأزمة للأطر الزمنية ، والا ستعراض
والتقييم ، وكذلك ما يجب أن يرتديه البرنامج الشامل لنزع السلاح من طابع ملزم وإرادة سياسية
والترام راسخ • والا ، فإن هذا البرنامج الشامل لنزع السلاح سيكون وثيقة عديمة القيمة • وان طدى
يقف على أهبة الاستعداد ليلعب دوره فى قضية نزع السلاح ، ووصفنا بلدا ناميا ، سنواصل
تعليق أكبر الأهمية على العلاقة الوثيقة التى توجد بين نزع السلاح والتنمية ، وسوف ندعو الى الاسراع
بتخصيص المئات والألوف والملايين من الدولارات - تلك المبالغ الضخمة التى تبدد سنويا على سباق
السلح - للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، ولا سيما فى البلدان النامية ، فى اطار النضام
الاقتصادى الدولى الجديد •

ويعتقد وفدى أنه يجد ركيزا بمشاوراتنا غير الرسمية أن تستأنف فى نيويورك من أول بداية
الدورة الاستثنائية بل ، ان كان ذلك ممكنا ، أثناء اجتماعات اللجنة التحضيرية لتلك الدورة • وأخيرا
أود أن أقول ان اللجنة لا تزال مدينة بأن تقدم للجمهور فى سواده الأعمم بطريقة أفضل فى اعلام
المجتمع الدولى بأنشطة اللجنة • لقد حدثت أمور كثيرة داخل هذه اللجنة ، بعضها خطير فى
طابعه ، ولكن يجب أن اعترف بأن السواد الأعمم فى العالم لا يعرف عنها الا القليل ولذلك فانى
مقتنع حقا بأن من الجوهرى ، لأفضل ما فيه مصلحة لقضية نزع السلاح ، الشروع بتحسين برامج تعليم
الجمهير وتعليم صانعي السياسات ، وأن يتم ذلك فى المستقبل غير البعيد • السيد الرئيس ،

هذه هي الملاحظات القليلة التي أردت ابداءها في هذه المرحلة من دورتنا ، وأشكركم جزيل الشكر لا عطاءكم اياي الكلمة .

السيد تيان جين (الصين) : السيد الرئيس ، أود أن أذكر ، قبل كل شيء ، أن موقف الصين من حظر التجارب النووية موقف معروف جيداً . لقد اتفقت شتى الأطراف على انشاء فريق عامل في لجنة نزع السلاح يعنى بحظر التجارب النووية . وان الوفد الصيني لن يقف في طريق التوصل الى توافق في الآراء . غير أنه يحتفظ لنفسه بالحق في ابداء مزيد من التعليقات على هذه المسألة .

لقد أتمرت الدورة الحالية للجنة نزع السلاح بعض النتائج ، بعض الجهود التي بذلتها شتى الوفود . وان الوفد الصيني يقدر جداً ما برهنتم عليه ، سعادة السفير أوكاوا ، من كفاءة دبلوماسية وتوجيه فعال ، في عملكم كرئيس للجنة نزع السلاح في شهر نيسان / ابريل . غير أنه لا يسعنا الا أن نذكر أن الموقف الدولي الخطير الراهن المتسم بما تقوم به الدول العظمى من عدوان وتوسع واحتلال وسباق التسلح الذي تتزايد حدته بين البلدان التي تملك أضخم الترسانات النووية مما كان له تأثير غير موات على أعمال هذه اللجنة وجعل من المستحيل احراز تقدم بدرجته أكبر .

ويخالج الوفد الصيني كبير الأمل في اقرار برنامج شامل لنزع السلاح أثناء الدورة الاستثنائية القادمة لنزع السلاح ، على أساس المقترحات المعقولة التي قدمتها مجموعة الـ ٢١ . ونأمل ، بالمثل ، أن ترى الدورة الاستثنائية تقدماً يحرز في مسألة نزع السلاح النووي . أما عن مسألة ضمانات الأمن المقدمة الى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، فاننا نأمل أن تقوم البلدان التي تملك أكبر الترسانات النووية بتغيير موقفها . ونتوقع حدوث تطور أسرع في وضع اتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية أثناء الدورة الصيفية .

وأخيراً ، نأمل أن تقدم دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح اسهاماً رئيسياً يهدف الى تعزيز قضية نزع السلاح .

السيد غاريسيا روبيس (المكسيك) : السيد الرئيس ، اني ، وقد قدمت البارحة الى اللجنة وصفا وتحليلاً موجزاً لمشروع البرنامج الشامل لنزع السلاح ، مع أن وفدي لا يزال يرى أنه سيكون البند المركزي في جدول أعمال دورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح ، لا أرى ضرورة لأن أتناول الموضوع مرة ثانية اليوم . وانما طلبت الكلمة لمجرد ابداء بعض تعليقات على موضوع آخر ، وهو الموضوع الذي يحتل بحق المكان الأول في جدول أعمالنا .

ان موقف الوفد المكسيكي من حظر جميع تجارب الأسلحة النووية موقف معروف جيداً . وقد ظللنا نعلن ذلك الموقف لسنوات ، سواء في اللجنة الأولى للجمعية العامة وفي الهيئات التفاوضية التي سبقت لجنة نزع السلاح أو في اللجنة نفسها . وأخر مرة قدمنا فيها موقفنا بحص العمق كانت في الجلسة الافتتاحية للدورة الحالية للجنة ، المعقودة في ٢ شباط / فبراير ١٩٨٢ .

ويمكن الرجوع الى المحضر الحرفي لتلك الجلسة بسهولة ولذلك لا حاجة بي الآن الى اعادة ما قلته في ذلك الوقت . سأقول فقط ان موقفنا لم يتغير ، وعلى أساس ذلك الموقف سيقدم الوفد المكسيكي للفريق العامل " مقترحات " و " مبادرات " ينبغي للفريق ، وفقاً للفقرة الأخيرة من المقرر

الذي اعتمده اليوم والمدمجة في الفقرة ٣٨ من تقرير اللجنة ، أن " يأخذها في حسابها " وهو يقوم بالمهمة التي عهد بها إليه . وستكون المبادئ والمقاصد التي يستند إليها موقفنا المعروف جيدا هي التي ستقود عملنا عندما نبلغ المرحلة ، المشار إليها في الجزء الأخير من الفقرة التي أشرت إليها ، مرحلة اعتماد مقر بشأن سبيل العمل الذي ينبغي اتاعه العام القادم في هذا الصدد .

والى أن يحين ذلك الوقت ، أود انتهاء هذا البيان الموجز بتقديم صادقي تهنينا والاعراب عن عميق تقديركم ، السيد الرئيس ، ولسلفكم في كرسي الرئاسة ، السفير أليسي على السواء وللسفير جايبال أيضا الذي قدم اليكما معا تعاونه على الدوام . ولقد تالت الجهود التي بذلتوها أنتم الثلاثة معا مكافئتها بإنشاء الفريق العامل الذي أشرت إليه قبل الآن والذي قد يكون ، كما نأمل مخلصين ، الخطوة الأولى في المستقبل القريب نحو تحقيق الهدف الذي ظلت جميع شعوب العالم تسعى إليه لأكثر من ربع قرن دون طائل ، ألا وهو ، عقد معاهدة تحظر جميع تجارب الأسلحة النووية في جميع الأزمنة وفي جميع الأمكنة .

السيد سوتريسنا (اندونيسيا) : السيد الرئيس ، يوفد وفدي ابداء بعض التعليقات

في هذا الوقت الذي توشك لجنتنا فيه على الانتهاء من دورتها الصيفية . ان وفدي ، وهو يتطلع الى الخلف ليرى ما حاولت اللجنة انجازه أثناء هذه الأشهر الثلاثة الأخيرة ، يحق له القول ان هناك أشياء يمكننا جميعا ، كما أعتقد ، أن نبخربها ، وأن هناك أشياء كثيرة أخرى ستحتاج . ، للأسف ، الى أن يكرس لنا مزيد من الدأ والتصميم ، ودرجة أكبر من العمل الشاق قبل أن يمكن احراز أدنى تقدم . وكان من الجلي طوال عملنا أثناء هذه الدورة ، كما ذكرت ذلك وفود كثيرة ، أن روح المصالحة المتبادلة ، أو الافتقار إليها ، لا يزال هو العامل الذي يحدد نجاح مساعينا أو فشلنا داخل اللجنة . وهذا ، كما أرى ، شيء طبيعي في جميع المحافل التفاوضية ، خاصة في حالة لجنتنا بوصفها المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد لنزع السلاح .

فيما يتعلق بالبند ١ من جدول أعمالنا فان وفدي ، وهو أحد من حث على انتاء هيئة فرعية في وقت مبكر للتفاوض بشأن معاهدة لوقف تجارب الأسلحة النووية ، يود الانضمام الى المتحدثين السابقين في الاعراب عن ارتياحنا لأن نرى أنه قد ثبت أخيرا أن من الممكن انشاء فريق عامل مخصص لحظر التجارب النووية بموجب ولاية يمكن أن تقلبها جميع الوفود . وأود تقديم خالص تقديري لجميع الوفود لما أظهرته من روح المصالحة الجديدة بالثناء والتي مكنت اللجنة من الوصول الى هذا الموقف . وفي اعتقادي أن هذا الانجاز يشكل رمزا على أن لجنتنا تستجيب جزئيا بشكل ايجابي لنداء الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وأنها برهنت بشكل ، مهما بدا متواضعا ، على أن لجنة نزع السلاح قادرة ، ان لم يكن على تعزيز موقفيها ، فعلى صيانة هذه الوثوقية ، وذلك نظرا لتزايد الأهمية التي يوليها اياها المجتمع الدولي . وان كون ذلك يحدث أثناء توليكم المنصب السيد الرئيس ، هو أيضا مصدر سرور لوفدي ، لأن بلدكم واندونيسيا ظلا ينعمان بعلاقات ممتازة على الدوام وسوف أكون مقصرا ان لم أشد أيضا بأمين لجنتنا الموقر ، السفير جايبال . فالى مهارته يرجع الفضل الى حد كبير في أننا بعد جهد جهيد بلغنا المرحلة التي نجد فيها أنفسنا اليوم . ولا يزال أمامنا طريق طويل ، ولكنني أؤكد أن اللجنة حققت بداية طيبة .

أما عن البند ٢ من جدول أعمالنا ، فلا يسع وفدي الا الاعراب عن خيبة الأمل من أنه ثبت أيضا عدم التمكن من الوصول الى توافق في الآراء بشأن هذا البند في الدورة الصيفية رغم أن الوثيقة النهائية تعتبره بندا ذا أعلى أولوية . ولا يود وفدي النظر الى ذلك على أنه فشل جماعي من جانب اللجنة .

وأما عن البند المتعلق بضمانات الأمن فأود ، بايجاز شديد ، أن أعرب عن الأمل في أن يكون في دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح ما يقدم حافزا جديدا يمكن لجننتنا في الدورة الصيفية من احراز تقدم كبير في النهوض بمهمتها في هذا الصدد ، وان كانت الحواجز تبدو في الوقت الحاضر مما لا يمكن التغلب عليه للأسف . ولكن الأمل لا يزال يخالغ وفدى في أن تسود في آخر المطاف روح الواقعية الموضوعية .

وأما عن الاسلحة الكيميائية ، فان لدى وفدى الأمل في أن يصبح ممكنا للرئيس ، فسي الدورة الصيفية ، ايجاد منحى للعمل يمكن الفريق العامل المخصص من احراز تقدم في عملية صياغة أحكام لاتفاقية في أقرب موعد ممكن . وأعتقد أن أهمية عقدها في وقت مبكر واضحة تماما ، لاسيما ونحن في سباق مع الزمن بسبب السرعة في ظهور الابتكارات التكنولوجية .

أما بالنسبة للبند المتعلق بالأسلحة الاشعاعية ، فان وفدى يدرك أن هناك متكلات كثيرة لم تحل في أعمال الفريق العامل المخصص . بيد أن وفدى يشاطر في الأمل في أن العوائق التي تم تحديدها أثناء هذه الدورة الربيعية سيتمكن التغلب عليها آخر الأمر . وفي رأينا أن ورقسة الرئيس ، مع المقترح الذي قدم أو قد يقدم ، نقطة بداية لأعمالنا المقبلة بشأن هذا البند .

أما عن البرنامج الشامل لنزع السلاح فصحيح ، كما لعلمكم لاحظتم ياسيدى الرئيس ، أن هناك جزءا كبيرا من التقرير الوارد في الوثيقة CD/283 لا يزال يعكس خلافات واسعة في الآراء بعضها ذات طبيعة أساسية . ولكن وفدى يأمل في أنه ربما حلت هذه الخلافات أثناء دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية ، أو حتى قبل ذلك ، عن طريق اتصالات أو متاورات غير رسمية أو خلاف ذلك ، بطريقة يمكن أن يقبلها الجميع . واني متفق مع بعض من سبقني من المتحدثين ، وان أعربوا عن رأيهم بنبرة أقرب الى التشاؤم ، في أنه سيكون على كل منا وطينا جميعا ابداء نوع من التفهم الواقعي ، والا فلن نكون قادرين على التغلب على هذه الحواجز . ولكني متأكد من أنه ينبغي لنا ، لدى تطبيق هذا التفهم الواقعي فيما يتعلق بجهودنا الاضافية المبذولة لحل هذه الخلافات ، أن لا تحيد أبصارنا عن الأهداف التي نرغب في تحقيقها من خلال البرنامج الشامل لنزع السلاح . لقد تعرض السفير غارسيا روليس ، الرئيس القدير للفريق العامل المخصص للبرنامج الشامل لنزع السلاح ، في البيان الذي ألقاه وهو يقدم التقرير ، الى مسألة طبيعة البرنامج الشامل لنزع السلاح وهي التي سوف يتصدى لها وفدى بايجاز . وسيكون وفدى مستعدا من جانبه لمسايرة توافق الآراء الذي يجوز أن يحدث في نيويورك حول ادخال عنصر ذي طابع ملزم ، لأن وفدى لا يزال على اعتقاده في أن الالتزام السياسي وحده ليس كافيا ، كما لاحظنا ذلك من التجربة المستفاد من الوثيقة الختامية . وقد ألمح السفير غارسيا روليس الى طرق عديدة يمكن أن يتم فيها ذلك . وفي هذا الاطار ، اسمحوا لي أن أطرح عليكم الآتي : في حالة اعتماد الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثانية البرنامج الشامل لنزع السلاح ربما أمكن توقيع هذا البرنامج من قبل رؤساء الوفود ، المزودين بكامل صلاحيات رؤساء حكومات كل منهم . وسيكون هذا ، في رأى وفدى ، أفضل من الناحية العملية نظرا لطابع الاستعجال الذي توليه جميع الدول الأعضاء للبرنامج الشامل لنزع السلاح .

لقد قيل الكثير من قبل عن عظم الأهمية المتعلقة على دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح . ويبدو أن ليس هناك في الواقع ما يمكن أن يرضيه وفدى الى ذلك .

بيد أن ما يرغب وفدي في قوله هو ان فترة طويلة تلخ أربع سنوات مرت منذ أن اعتمدت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، بتوافق الآراء ، الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى لنزع السلاح وذلك لا يمكن أن تكون هناك فرصة أفضل من الدورة الاستثنائية الثانية كسي نترجم الى حقائق تلك الالتزامات السياسية التي أخذناها على أنفسنا أثناء دورة ١٩٧٨ . واننا ، معشر أعضاء لجنة نزع السلاح ، نحسن صنعا — وفي تصوري ان الكثيرين منا سيدهبون الى نيويورك ليشهدوا الدورة الاستثنائية — لو حرصنا ، جماعة وفرادى ، أيضا على ابداء روح التراضي والتعامل المتبادل هناك في هذه المناسبة .

وفي الختام ، أود ، عن طريقكم سيدى الرئيس ، والنيابة عن وفدي ، أن أعرب عن آيات شكرنا القلبية وتقديرنا لجميع أعضاء الأمانة ، بما فيهم من كان يحمل من وراء الكواليس كالمترجمين الفوريين وموظفي الأمن ، لما قدموه الى اللجنة في هذه الدورة من خدمات جديرة بالشناء .

الرئيس : أشكر السفير سوتريينا على كلمته . لقد استمعت اللجنة الى آخر متحدث في قائمة المتحدثين . فهل يرغب أى وفد آخر في أخذ الكلمة ؟

السيد دون نانجيرا (كينيا) : أود فقط تصحيح جزء من كلمتي كان فيه فيما أظن سقطه لسان . كان ينبغي أن أقول " يجب أن لا يتمتع على هذه اللجنة ممارسة حقها المتسرع وما يقابل من واجب في الاضطلاع بمفاوضات متعددة الأطراف بشأن معاهدة لحظر جميع تجارب الأسلحة النووية " وليس الدول النووية كما قلت .

الرئيس : أشكر الدكتور نانجيرا على توضيحه .

أعضاء الوفود الموقرين ، أرى أننا بلغنا خاتمة مداولتنا الأخيرة في النصف الأول من دورتنا لعام ١٩٨٢ ، وأود تقديم الشكر اليكم جميعا لما أسهمت به هذا المساء . كما أود شكركم أيضا لأخلص الشكر للكلمات البالغة الرقة التي وجهتموها الى الرئاسة .

لدينا ، كما تدركون جميعا ، بند واحد آخر من بنود العمل . لقد اتفقنا في اجتماعنا غير الرسمي في نهاية بعد ظهر اليوم على أن نعود ، في الجلسة العامة ، الى مسألة مواعيد الجزء الثاني من دورتنا لعام ١٩٨٢ . ويؤسفني أن أقول انه لا يوجد ، في الوقت الحاضر ، توافق في الآراء فيما يتعلق بموعدا افتتاح الدورة الصيفية ، رغم المشاورات التي استمرت خلف الكواليس أثناء الجلسة العامة ومن غير المرجح ، في رأيي ، التوصل الى توافق في الآراء في الأيام القليلة القادمة . وفي هذه الظروف ، أشعر أن لا خيار لي الا في دعوة لجنة نزع السلاح الى عقد اجتماع غير رسمي فسي نيويورك ، في حزيران / يونيو ، أثناء دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية . وقد يكون من الممكن في ذلك الوقت ، التوصل الى توافق في الآراء لأن هناك أمورا كثيرة ستصبح عندئذ أوضح مما هي عليه الآن . وأمل في أن تتمكنوا من الموافقة على هذا الاجراء ، الذي تسمح به المادة ٨ من جدول أعمالنا .

السيد أردمبيلخ (منغوليا) : السيد الرئيس ، فهمتكم تقولون ان هذه المسألة التي نتبر اليها الآن سوف تناقش ، بعد القاء الكلمات ورفع الجلسة العامة ، في اجتماع غير رسمي . ولذلك ، أرجو تعليق الجلسة الرسمية الآن والدعوة الى عقد اجتماع غير رسمي يمكنكم الادلالة عليه كامل وجهات نظركم . ولو طرحتم هذا المقترح بوصفه مقترحا من الرئيس ، فأختى كثيرا الاحتمال في أن يشير مناقشة في الجلسة الرسمية .

الرئيس : أشكركم جزيل الشكر • سمعتم مقترح السفير أردمبيلغ •

السيد دي سوزا اي سيلفا (البرازيل) : السيد الرئيس ، رغبة مني في عدم التطويل كثيرا في مناقشة استمرت لفترة طويلة جدا ، دعونا نعتبر أن هناك أربعة وفود مهمة بهذه المسألة — وفدكم بوصفه وفد رئاسة اللجنة حتى شهر تموز / يوليو ، ووفود كينيا والمكسيك ومنغوليا — ولذلك ، أقترح أن تعلق الجلسة وتشااور الوفود الأربعة برؤاستكم وتبلغ اللجنة بالقرار الذي تتوصلون اليه مع الأمل والثقة في أن تصادق اللجنة فوراً على النتيجة التي توصلتم اليها أنتم الأربعة •

الرئيس : أنكر السفير دي سوزا اي سيلفا حل توافقون على اتناح اقتراح السفير أردمبيلغ وتعلق جلسة لجنة نزع السلاح هذه ونجتمع فور ذلك ثانية في اجتماع آخر غير رسمي للجنة؟ هل هناك توافق في الآراء حول هذا الاجراء ؟

السيد غارسيا روبليس (المكسيك) : السيد الرئيس ، أشكر ممثل البرازيل الموقر للتكرم باقتراح أن أكون عضوا في هذه المجموعة الصغيرة ، ولكني أؤكد لكم سيد الرئيس وللممثل البرازيل الموقر ، ان كون المكسيك ستتولى قريبا رئاسة لجنة نزع السلاح ، لا تأتير له مطلقا من ناحيتي على اختيار موعد مناسب لافتتاح دورتنا الصيفية • وأعتقد ، كما قلت ذلك بعد ظهيرة هذا اليوم ، وكما فعل مثل ذلك ممثلون موقرون عديدون ، اننا أنفقنا بالفعل قدرا كبيرا جدا من الوقت على هذه المسألة • اني أوافق تماما على الاقتراح الاجرائي الذي قدمتموه الآن • وقد كان متفقا مع الاقتراح الذي أبدىتموه بعد ظهر هذا اليوم وأنتم تفتشون جلستنا ، ومع التعديل الذي طرحه السفير اسرائيليان على اقتراحكم • وليس لدي أي مانع من تعليق هذه الجلسة وعقد اجتماع غير رسمي ، بشرط واحد ، سيادة الرئيس • وهو ، في رأيي ، أن لا يستغرق الاجتماع غير الرسمي أكثر من ١٥ دقيقة وأن نتخذ عند ما قرارا في جلسة عامة عقب ذلك فوراً • ولا يسحي الموافقة على تعليق الجلسة لأكثر من ١٥ دقيقة •

الرئيس : أشكركم جزيل الشكر ، سعادة السفير غارسيا روبليس • ان مقترح تعليق الجلسة والانتقال الى اجتماع غير رسمي أصبح مؤيدا بالترط الذي قدمه السفير غارسيا روبليس بأن لا يستغرق أكثر من ١٥ دقيقة ؟ ألا توجد هناك اعتراضات ؟ تعلق الجلسة العامة وتنتقل فوراً الى اجتماع غير رسمي •

وقد تقرر ذلك

علقت الجلسة الساعة ٢٢ / ٠٠ واستؤنفت الساعة ٢٢ / ٢٠

الرئيس : (سفير اليابان أوكاوا) تستأنف الجلسة الرسمية للجنة نزع السلاح •

السيد سولا فيلا (كوبا) : السيد الرئيس ، نظرا لكون لجنتنا لا تزال غير قادرة على التوصل الى توافق في الآراء على موعد استئناف أعمالها في الصيف ، نود الاقتراح بأن يقرر دعوة اللجنة أثناء دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح الى عقد اجتماع في نيويورك يدعو اليه رئيسها الحالي ، سفير اليابان ، لتقرير موعد لاستئناف دورتها في الصيف •

الرئيس : أشكر السفير سولا فيلا على مقترحه • هل هناك أية اعتراضات على هذا المقترح ؟ يبدو أن ليس تمة أي اعتراض ، لذا فسوف أعتبر أن لجنة نزع السلاح تقرر العودة الى الانعقاد في اجتماع غير رسمي في حزيران / يونيو في نيويورك •

السيد نازاركين (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : السيد الرئيس ، قبل أن نعتد مقررًا كهذا ، أود أن أقترح إجراء محاولة أخيرة لإيجاد حل هنا والآن في جنيف بإجراء مشاورات وجيزة • لذلك أود أن أرجوكم تعليق الجلسة لثلاث أو أربع دقائق أخرى •

السيد غارسيا روليس (المكسيك) : السيد الرئيس ، لسنا هنا لاضاعة الوقت سدى • لقد علقتنا الجلسة لتونا ١٥ دقيقة ، واني أعارض في تعليقها أكثر من ذلك •

السيد أردمبيلغ (منغوليا) : اني أؤيد المقترح الذي قدمه ممثل الاتحاد السوفياتي الموقر تأييدا تاما •

الرئيس : أخشى أن لا يكون هناك ، فيما يبدو ، أى توافق في الآراء على المقترح الذي قدمه لتوه السيد نازاركين من الاتحاد السوفياتي •

السيد أردمبيلغ (منغوليا) : ان الوفد المنغولي يتعذر عليه الموافقة على المقترح الذي قدمه ممثل كوبا الموقر •

الرئيس : البديل الوحيد عندئذ هو رفع الجلسة دون تقرير أى شيء أو قد تسودون الاجتماع غدا أيضا ؟

السيد أردمبيلغ (منغوليا) : اذا كانت اللجنة ستفضى دون اتخاذ مقرر يتعلق بموعد افتتاح الجزء الثاني من دورتنا ، فسيكون ذلك انتهاكا لنظامنا الداخلي • لذا ، أود أن أرجوكم ياسيدى ، وأرجو جميع أعضاء اللجنة عن طريقكم الموافقة على تعليق هذه الجلسة لمدة أربع أو خمس دقائق كي تتمكن المجموعات من التشاور فيما بين بعضها والتقدم بمقرر ، وعندئذ يمكننا إنهاء أعمال الجزء الأول من هذه الدورة •

الرئيس : أعلن تعليق الجلسة لخمس دقائق •

طلقت الجلسة الساعة ٢٢/٢٥ واستؤنفت في الساعة ٢٢/٣٥ •

الرئيس : تستأنف الجلسة العامة الثالثة والسبعين بعد المائة للجنة نزع السلاح • أشعر أن ليس هناك توافق في الآراء حول اقتراحي بدعوة هذه اللجنة الى عقد اجتماع غير رسمي في حزيران / يونيه في نيويورك • وهناك بديل عن ذلك وهو أن لا نقرر أى شيء هذا المساء ، وبسبب أن يكون لنا اجتماع آخر لهذه اللجنة الساعة ١٠/٣٠ غدا صباحا • فهل يمكن أن يكون هناك توافق في الآراء حول ذلك ؟

السيد فيغودا (تتيكوسلوفاكيا) : أرجو أن يكون الساعة ١٠/٠٠ لأن لى عملا آخر بعد ذلك الوقت •

الرئيس : لقد أعلمت لتوى أنه لن يكون هناك مترجمون فوريون ، لذلك ينبغي أن يكون الاجتماع بعد الظهر •

السيد غارسيا روليس (المكسيك) : السيد الرئيس في رأيي أن بعضنا هنا — وأنا منهم — رتب أموره على أساس الموعد الذي كان محددًا لاختتام هذا الجزء من دورتنا • ولدى غدا ارتياحات لا يمكنني تغييرها ، وفي الحقيقة ، ياسيدى الرئيس ، لا أرى ما الذى يمكن أن يحدث بين هذا الوقت وبين الساعة ١٠/٣٠ غدا من شأنه أن يغير الموقف • هناك أسباب تدعو الى

الأمل باحتمال تغير الموقف بين الآن وبين حزيران / يونيو كما قلتم في نيويورك ، أو بين الآن وبداية تموز / يوليه ، أو ، اذا شئتم ، أثناء الجزء الأول من أيار / مايو عندما تجتمع اللجنة التحضيرية . أما بين الآن والغد فلن يكون هناك حقا أي تعير ومن ثم ، فان ما يمكن تطبيقه في اللحظة الحالية هي المادة ٧ من النظام الداخلي التي تنص على أن " تقرر اللجنة ، حالما يكون ذلك ممكنا من الناحية العملية موعد افتتاح الجزء الثاني . . . " وهذا ، في اللحظة الراهنة ، ليس ممكنا من الناحية العملية ، وعلينا لذلك اما اعتماد الاقتراح الذي قدمتموه من بداية الأمر ، واما ترك الباب مفتوحا أمامكم لتقرروا الوقت الذي ترونه مستصوبا للدعوة الى عقد جلسة للجنة .

الرئيس : أتكلم جدا . يبدو واضحا أنه ليس تمة توافق في الآراء حول عقد جلسة أخرى لهذه اللجنة غدا . لدى بديل آخر ، هو المادة ٧ من النظام الداخلي التي تقول " تقرر اللجنة حالما يكون ذلك ممكنا من الناحية العملية موعد افتتاح الجزء الثاني ومواعيد اختتام كل من جزئي الدورة السنوية ، بمراعاة متطلبات أعمالها " . وأهم عبارة هي " حالما يكون ذلك ممكنا من الناحية العملية " . ونحن لسنا قادرين على اتخاذ أي قرار هذا المساء . ولذا فسوف نتخذ قرارا حالما يكون ذلك ممكنا من الناحية العملية . ويبدو أن ذلك هو الطريق الوحيد للخروج من المأزق الذي نجد أنفسنا فيه .

السيد ميليسكانو (رهبانيا) : اني اسف حقا ، ياسيدى الرئيس ، ولكنني أضن أنكم ملزمون باعلان موعد الجلسة العامة المقبلة وأنتم تختتمون هذه الجلسة . وأرى أن ذلك قد يخلق مشكلة حقيقية . وأخشى أن لا يكون بوسعنا في هذه الظروف استعمال أحكام المادة ٧ من النظام الداخلي . واني لأعتقد حقا أن عليكم أن تعلنوا في نهاية هذه الجلسة ، أيا كان الوقت الذي تختتمونها فيه ، متى ستعقد الجلسة العامة القادمة للجنة نزع السلاح ، سواء أكانت جلسة رسمية أو اجتماعا غير رسمي . والا ، بمعنى ذلك اما أن تكون اللجنة في حالة انعقاد — أي تواصل انعقادها — أو ألا يكون لها وجود . انني آسف ، ولا أود أن أعقد الأمور أكثر من ذلك ، ولكنني لا أرى أي مخرج آخر .

الرئيس : وددت عن طيب خاطر أن أعلن موعد جلستنا القادمة لو كان ذلك متيسرا . ونظرا لأنه غير متيسر ، في هذه الظروف ، فكل ما يمكنني قوله هو ان الجلسة العامة المقبلة للجنة نزع السلاح ستعقد في موعد سيعلن عنه فيما بعد .

السيد سولا فيلا (كوبا) : يبدو أن هذه المشكلة تسبب لنا فعلا من العناء أكثر من الوثيقتين 1-ت و 2-ت . وبودنا أن نقترح ، سيادة الرئيس ، أن تطرحوا أمام اللجنة مقترحا بأن تبدأ اللجنة أعمالها في ٣ آب / أغسطس وأن يبدأ الفريق العامل المخصص عمله في ٢٣ تموز / يوليه . ان ذلك سيلبي مطالب عدد من أعضاء مجموعة ال ٢١ والبلدان الأخرى أيضا ، لأننا لم نسمح أي اعتراض على هذه المواعيد المحددة . وهناك شيء واحد يزعجنا في هذا الأمر : وهو أننا اذا لم نتخذ قرارا فلن نكون قادرين ، بمقتضى النظام الداخلي ، على اختتام هذه الدورة ، واذا لم نتمكن من اختتام هذه الدورة فسوف يخلق ذلك موقفا صعبا لأننا لن نكون قادرين في تلك الحالة على اعادة التقرير الذي أقرناه . وبودنا لذلك أن نقترح ، سيدى الرئيس ، أن تحاولوا تبين ما اذا كان هناك توافق في الآراء حول تحديد ٣ آب / أغسطس موعدا للجنة نزع السلاح و ٢٣ تموز / يوليه موعدا للفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية ، مع الموعد الذي ضربته الأمانة لاختتام الجزء الصعي من دورة اللجنة .

السيد أردمبيلخ (منغوليا) : ان الوفد المنغولي لا يعارض المقترحات التي طرحها ممثل كوبا الموقر بل يؤيد ها .

الرئيس : هناك مقترح قدمته كوبا لدعوة لجنة نزع السلاح الى الانعقاد اعتبارا من ٣ آب/ أغسطس والفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية من ٢٣ تموز/ يولييه . وهل هناك توافق في الآراء حول هذا المقترح الذي زكاه السفير أردمبيلخ ؟

السيد ليد غارد (السويد) : لقد تقدمت بمقترح في جلسة من جلساتنا غير الرسمية . واسمحوا لي بالقول أنني أشاطر تماما زميلي الكوبي الموقر آراءه في أننا سوف نلحق أنفسنا ضمرا كبيرا اذا ما رفعنا هذه الجلسة دون الوصول الى اتفاق على موعد افتتاح دورتنا الصعبة . وعند ما قدمت مقترحي ، كان لدى الانطباع بأنه نال تأييدا كبيرا . والاعتراض الوحيد الذي سمعته على اقتراحي هو أن ذلك سوف يعي ، الى حد ما ، تعليق احدي مواد النظام الداخلي ونحن الآن ، ياسيادة الرئيس ، في موقف بالغ الصعوبة — وبودي أن أقول انه غير عادي تماما — ولا أرى أنه يفيدنا الى أي حد مئما كان أن نتقيد بنظامنا الداخلي بهذا الشكل . لقد ذكر عدد من الوفود أنه أحرى بنظامنا الداخلي أن يأخذ بيدنا في أعمالنا لا أن يقيدنا دونما داع لذلك . ولهذا السبب ، ياسيدى الرئيس ، أود التقدم ، بمقترحي للمرة الثانية ، وهو ، أن تبدأ الدورة الصيفية في ٢٧ تموز/ يولييه وأن تكونوا أنتم في مقعد الرئاسة حتى نهاية الشهر .

السيد فاغماكرز (هولندا) : السيد الرئيس ، أود تأييد مقترح سفير السويد الموقر .
السيد غاريسيا روليس (المكسيك) : وأنا أيضا ، سيدى الرئيس ، أوافق على ذلك المقترح .

السيد أكينسانيا (نيجيريا) : بودي فقط أن أقول بايجاز ، ياسيدى الرئيس ان وفدى يؤيد ذلك المقترح .

الرئيس : أى مقترح ؟

السيد اكينسانيا (نيجيريا) : المقترح السويدى .

السيد حسن (مصر) (الكلمة بالعربية والترجمة عن الانكليزية) : أود أنا أيضا أن أؤيد المقترح الذى قدمه ممثل السويد الموقر .

السيدة ايكانغا كابيا (زائير) : السيد الرئيس ، ان وفدى ، هو أيضا ، يؤيد مقترح ممثل السويد الموقر .

السيد ستيل (استراليا) : ان وفدى ، هو أيضا ، يؤيد مقترح ممثل السويد الموقر .

السيد أردمبيلخ (منغوليا) : بإمكان الوفد المنغولي تأييد مقترح السويد مع ادخال تعديل يقضي بأن يكون الرئيس في تموز/ يولييه هو الرئيس الذى يجي دوره في ذلك الشهر لا ممثل بلد انتهت فترة رئاسته . واذا فهمت ممثل السويد فهما صحيحا ، فانه قال بأنه ينبغي عليكم مواصلة عملكم كرئيس في تموز/ يولييه . ولا يمكننا الموافقة على ذلك المقترح لأن ذلك سيكون انتهاكا للنظام الداخلي .

السيد دي بوس (فرنسا) : كنت على استعداد لمنح المقترح السويدي تام التأييد ولكن اذا كان ممثل منغوليا الموقر يصر على تطبيق النظام الداخلي ، وهو في الواقع أمر جدير بالثناء ، فان بوسعنا كما أرى احترام حرفية نص هذا النظام . يمكننا أن نقرر دعوة اللجنة السي الانعقاد في أوائل أيام شهر آب / أغسطس ، تم يمكننا أن نقرر أننا ، نظرا لمقدار العمل الذي علينا القيام به ، بحاجة الى الدعوة الى عقد دورة استثنائية . وحيث أن هذه الدورة الاستثنائية ستعقد في الفترة الزمنية التي تفصل بين دورتين رسميتين ، فسوف تعقد تحت رئاسة الرئيس الحالي أي رئاستكم ، ياسيد الرئيس ، ويمكن الدعوة الى عقد هذه الدورة الاستثنائية بين ٢٧ تموز / يوليه و ١ آب / أغسطس ، أو ، اذا شئتم ، بين ٢٣ تموز / يوليه و ١ آب / أغسطس . وهذه الطريقة يكون قد تم احترام النظام الداخلي بدقة . وينبغي لنا في الواقع تطبيق المادة ٨ التي تجيز لرئيس اللجنة الدعوة الى عقد دورة استثنائية ودون ذكر الأسباب .

الرئيس : هل تعني دورة استثنائية للجنة ؟ لا اجتماع غير رسمي ؟

السيد دي بوس (فرنسا) : كلا ، بل دورة استثنائية كما هو محدد في المادة ٨

من النظام الداخلي .

الرئيس : سمعتم المقترح الأخير . حل هناك توافق في الآراء حول ذلك المقترح ؟ سيقوم الرئيس الحالي ، وفقا لمقترح فرنسا ، بدعوة اللجنة الى عقد دورة استثنائية في حوالي نهاية شهر تموز / يوليه ، وسوف يبدأ النصف الثاني من دورة ١٩٨٢ في شهر آب / أغسطس . حل أعتبر أن هناك توافقا في الآراء حول ذلك ؟

السيد ليد غارد (السويد) : السيد الرئيس ، اذا كان مقترح فرنسا يمكن أن يحظى بتوافق الآراء علن أسد الطريق أمام هذا التوافق قطعا . وأود فقط أن أضيف أنني فهمت انه كان هناك أيضا مقترح بأن يبدأ الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية عمله في ٢٠ تموز / يوليه . ولم أكن أقصد بأي شكل تغيير هذا المقترح الذي حظي فيما يبدو وقبل قليل بتوافق في الآراء بشأنه .

الرئيس : أشكركم لا أعتقد أن أي وفد اعترض على ذلك الجزء من مقترحنا في أن يجتمع الفريق العامل للأسلحة الكيميائية في ٢٠ تموز / يوليه أعتقد أننا توصلنا الى اتفاق .

السيد أردمبيلح (منغوليا) : السيد الرئيس ، يمكن أن يكون الوفد المنغولي مرنا بالنسبة للمقترح الذي قدمه ممثل فرنسا الموقر لتوه . بيد أن ذلك سيكون ، أيضا ، انتهاكا للنظام الداخلي . ان كان للجنة أن تقرر عقد دورة استثنائية ، فلا أعتقد حينئذ أن بالوسع أن تستغرق هذه الدورة مجرد أيام قلائل . فان أي دورة استثنائية ، كما يحم علي ذلك اسميا ، انما ينبغي أن يكون السبب في الدعوة الى انعقادها على وجه الخصوص دراسة أمور ملحة ذات أولوية عالية . تلك هي الطريقة التي أفهم بها معنى أي دورة استثنائية : لا دورة تكون بساطة استمرارا لدورة عادية . ومن وجهة النظر ، أعترض على ذلك .

السيد ساران (الهند) : يجب ، كما قال السفير أردمبيلح ، أن تكون هناك

مسألة هامة يتوجب علينا مناقشتها في الدورة الاستثنائية . وحيث أن الدورة الاستثنائية الثانية لنزع السلاح ستكون قد انتهت لتوها ، لذلك أود الاقتراح بأن يكون موضوع مناقشتنا في الدورة الاستثنائية للجنة نزع السلاح النظر في المقررات والتوصيات المتخذة في دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثابتة المكرسة لنزع السلاح .

الرئيس : أعضاء الوفود الموقرين ، سوف تتوقف الترجمة الفورية بعد قليل • وفي
نيتي رفع الجلسة الساعة ٢٣/٠٠ •

السيد ميخايلوفيتش (يوغوسلافيا) : لقد التزمت الصمت حتى الآن ، ياسيدى ،
ولكن مادام الجميع يتكلمون ، فأرى أنه ينبغي لي أن أطرح سؤالاً • وسؤالي هو : ما هو السبب
المحدد الذى من أجله ينبغي للفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية أن يبدأ عمله فى
٢٠ تموز/ يوليه ؟ لماذا لا يمكن دعوته الى الانعقاد مع لجنة نزع السلاح فى نفس الوقت ؟
ما الداعي الى الاستعجال بالتحديد ؟ هذا هو سؤالي •

السيد فاغناكرز (هولندا) : السيد الرئيس ، اذا كنتم حقا سوف تختتمون الجلسة
الساعة ٢٣/٠٠ ، فأرى أنه ليس أمامنا خيار غير الدعوة الى جلسة أخرى غدا بعد الظهر • أود
اقترح أن تعقد جلسة أخرى للجنة غدا بعد الظهر ، وستكون الجلسة الرابعة والسبعين للجنة
نزع السلاح •

السيد دون نانجيرا (كينيا) : سيكون من المتعذر على وفدى قبول ذلك المقترح
وأرى أن ذلك لن يكون مناسباً لوفدى •

الرئيس : أقترح رفع الجلسة الساعة ٢٣/٠٠ • أما الجلسة القادمة فسيعلن
عنها فيما بعد •

السيد ميخايلوفيتش (يوغوسلافيا) : أريد أن يكون واضحاً جداً ، ياسيدى الرئيس
أنني لا أسد الطريق أمام توافقي الآراء • كل ما هناك انني طرحت سؤالاً •
الرئيس : قد يكون لدينا جواب غدا •

السيد ظرسيا رويليس (المكسيك) : اذا كان السيد ميخايلوفيتش يطرح مجرد
سؤال ، عندها تكون الصعوبة الوحيدة التي أراها تتف في طريق اعتمادنا الحل الذى اقترحه
مثل فرنسا الموقر هي ما أبداه ممثل منغوليا الموقر من حرج لعدم وجود سبب هام يكفي لعقد
دورة استثنائية • بيد أنني أعتقد أن السبب الذى قدمه اليها السيد ساران ، ممثل الهند الموقر ،
هام بما يكفي لتبرير عقد دورة استثنائية • وليس لدى أى اعتراض ، سيادة الرئيس على اعلانكم موعد
الجلسة القادمة فيما بعد ، ولكن على أن أعرب عن معارضي لجلسة تعقد غدا وذلك للأسباب التي
قدمتها قبل قليل • انني آسف ، ولكن تلك هي الحالة •

الرئيس : أشكركم • وسيعلن عن الجلسة القادمة للجنة نزع السلاح فيما بعد •
وسأرفع هذه الجلسة •

رفعت الجلسة الساعة ٢٣/٠٠